



اتحاد شركات الاستثمار  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

# مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور

# مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور

إعداد  
د. فريد حبيب ليمان  
يونيو 2019



## الفهرس

الصفحة	المحتويات
7	كلمة الاتحاد
9	تقديم
12	مقررات بازل الأولى
16	ايجابيات وسلبيات مقررات بازل الأولى
18	مقررات بازل الثانية
18	كيف تطورت مقررات بازل الثانية لسد أوجه القصور في مقررات بازل الأولى؟
19	الركائز الثلاث لمقررات بازل الثانية:
20	منظومة المخاطر في المقررات الثانية لبازل
20	مخاطر الائتمان
20	المخاطر التشغيلية
20	مخاطر السوق
30	مقررات بازل الثالثة
30	مواطن القصور في المقررات الثانية لبازل
30	مدخل إلى المقررات الثالثة لبازل
31	السمات الرئيسية لـ"بازل 3"
32	مقارنة بين "بازل 2" و"بازل 3"
33	توصيات السيولة في "بازل 3"
35	بنود الالتزام المالي طويل الأجل
36	المعيار المنقح (عام 2016) لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق
36	الحدود المعدلة
37	أسلوب النماذج الداخلية المعدلة
37	الأسلوب القياسي المعدل
38	النتائج التجريبية للتأثير الكمي للتطبيق
38	الأدوات غير المرتبطة بالتوريق
38	الأدوات المرتبطة بالتوريق



39	مقررات بازل الرابعة.....
40	الأركان الأساسية للمقررات الرابعة لبازل.....
40	أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.....
41	الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان.....
43	إطار تعديل التقييم الائتماني.....
43	المخاطر التشغيلية.....
43	نسبة الرفع المالي.....
43	الحد الأدنى للنتائج.....
45	ملخص لمتطلبات كفاية رأس المال الصادرة عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت.....
47	مدخل.....
47	أولاً- متطلبات رأس المال الرقابي.....
49	ثانياً- مخاطر السوق.....
50	أ - مخاطر أسعار الفائدة.....
52	ب - مخاطر أدوات حقوق الملكية.....
53	ج - مخاطر سعر الصرف.....
54	د - مخاطر أسعار السلع.....
54	هـ - مخاطر عقود الخيار.....
55	ثالثاً - مخاطر التشغيل.....
56	رابعاً - مخاطر الاستثمار.....
56	خامساً - مخاطر الائتمان.....
64	سادساً - المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.....
64	سابعاً - مخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية.....
65	ثامناً - مخاطر الاكتتاب في الأوراق المالية.....
65	تاسعاً - متطلبات رأس المال للأصول المدارة.....
66	عاشراً - الإنكشافات الأخرى.....
66	البنية الأساسية للسوق المالي.....
67	المراجع.....





## كلمة الاتحاد

على مدى عقود مضت تأكدت العلاقة التلازمية بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقد توالفت عالمياً ومنذ سنين، الأزمات المالية بآثارها المباشرة على القطاع المصرفي والمالي قبل أن تظهر انعكاساتها في اقتصاديات البلدان المعنية. وهو ما يشير إلى درجة عالية من القواسم المشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية في مسببات الأزمات المالية العالمية وكيفية مجابتهها بالتحوُّط تجاه احتمال تكرارها.

وامتداداً لهدف الاتحاد في رصد وتحليل التطورات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، بما يفيد الجهات الفاعلة في القطاع المالي بدولة الكويت، تتناول الدراسة الجهود الرقابية العالمية لحماية المؤسسات المالية من مغبة وقوع المزيد من الأزمات المالية. فتوضح الدراسة سلسلة مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بدءاً من مقرراتها الأولى في عام 1988، ثم مقررات بازل الثانية في 2004، ثم الثالثة في عام 2010 في أعقاب أزمة العقار العالمية، حيث تناولت الدراسة هذه المقررات بإبراز مواطن قوتها وضعفها والمقارنة بينها.

وبغرض متابعة التطور في هذه المقررات، تناولت الدراسة تعديليين رئيسيين أصدرتهما لجنة بازل، أولهما هو معيار رأس المال المنقح في عام 2016 لمخاطر السوق والذي من المقرر أن يبدأ تطبيقه في 2022، تزامناً مع بدء تنفيذ ثانيهما الذي بات يشار إليه بمقررات ”بازل الرابعة“، وهو يعتبر آخر تعديل في أسلوب حساب كل من الأصول المرجحة بالمخاطر والحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال.

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليمات الأخيرة التي أصدرتها هيئة أسواق المال بدولة الكويت في شهر فبراير من عام 2019 وخاطبت فيها شركات الاستثمار كافة، تتطلب من الجميع الاستعداد لتطبيق ما تضمنته من معايير، مما استدعى حرصنا على أن تكون هذه الدراسة بمثابة خلفية تثقيفية للعاملين في هذه الشركات، حتى تتحقق جدوى التطبيق الصحيح لمعايير الهيئة.

وعلى الخلفية الفنية المعروضة لخطوات التطور التاريخي لمقررات بازل، تُختتم الدراسة بتقديم الإرشادات الصادرة مؤخراً من هيئة أسواق المال بدولة الكويت، والرامية إلى ضمان كفاية رأس المال للمؤسسات التابعة لإشراف الهيئة تجاه ما تواجهه من مخاطر، حيث تضمّنت الدراسة ملخصاً لهذه التعليمات كتوضيح ومدخل لنصوصها التفصيلية.





## تقديم

يلعب النظام المصرفي والمالي دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني. فهو دور لا غنى عنه لتلبية مجموعة عريضة من الاحتياجات، وعلى رأسها الاحتياجات الائتمانية لجميع قطاعات المجتمع. فالبنوك تقترض، كما تقوم بالإقراض، استقاءً مما تؤمن عليه من ودائع مالية ومن متحصلاتها من الأسواق المالية بالاستثمار أو الاستدانة. كذلك، تقوم العديد من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى بتقديم القروض استناداً إلى ما يتوافر لها من أرصدة نتيجة عملياتها في السوق. ومع كون الإقراض من المفترض أن يشكل رديفاً آمناً نسبياً لتوظيف الأموال، إلا أنه قد يعرض الجهات المقرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر، قد تنتهي بانهيارها أن لم تتوافر لها السيولة الكافية لتغطية التزاماتها تجاه المودعين والدائنين.

من ثم، أصبح تقييم جميع القروض الصادرة عن البنوك يقتدي بما يرتبط بها من مخاطر ائتمانية، حيث تطلب الجهات الرقابية من البنوك الاحتفاظ بمقدار معين من رأس المال في شكل سائل. وهو أمر لطالما أثبتت الأحداث التاريخية ضرورته الحيوي للمؤسسات المالية. فلعل الحدث الحاسم في اعتبار كفاية رأس المال بمثابة درع واقٍ من تعثر المؤسسات المالية عموماً والمصرفية على وجه الخصوص، هو سقوط بنك هرستات *Herstatt Bankhaus* في ألمانيا عام 1974، واضطرار الجهات الرقابية إلى إغلاقه، مما حث مجموعة البلدان العشر إلى وضع معايير تنظيمية فضلى للقطاع المصرفي، فتأسست في العام نفسه لجنة بازل للرقابة المصرفية *Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)*، التي يقع مقرها في بنك التسويات الدولية *Bank for International Settlements (BIS)* في بازل بسويسرا، لتعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم، ولتكون بمثابة منتدى للتعاون المنتظم في مسائل الرقابية المصرفية بين البلدان الأعضاء.

طورت لجنة بازل مجموعة من التوصيات تختص بالسياسات المصرفية، وشكلت ملاءة رأس المال المحور الرئيسي لتلك التوصيات. وفي أوائل الثمانينات من القرن العشرين، كان وقوع أزمة الديون في أمريكا اللاتينية مبعثاً لقلق اللجنة من عدم كفاية نسب رأس المال في البنوك مقابل ما يواجهها من مخاطر، مما حدا باللجنة إلى العمل على تحقيق



قدر أكبر من التقارب في قياس كفاية رأس المال لبنوك الدول الأعضاء. وترتب على ذلك وضع حد أدنى لرأس مال البنوك مرجحاً بالمخاطر، سواء في ميزانياتها العمومية أو خارجها. وبناءً على مناقشة ورقة استشارية نُشرت في ديسمبر 1987، وافقت مجموعة العشر على نظام موحد لقياس رأس المال يشار إليه بحساب رأس المال حسب اتفاقية بازل Basel Capital Accord وتم إصداره إلى البنوك في يوليو 1988، حيث شكل ما يسمى بمقررات بازل الأولى لكفاية رأس المال، التي تحددت نسبتها بـ 8% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر.

ركزت مقررات بازل الأولى بالكامل تقريباً على مخاطر الائتمان. وحددت مستوى كفاية رأس المال المطلوب وهيكلاً أوزان المخاطر للبنوك. واستهدفت مقررات "بازل الأولى" Basel I ضمان مستوى مناسب من رأس المال في النظام المصرفي الدولي، وإيجاد مستوى متقارب من القدرة التنافسية للبيئة المصرفية الدولية. ولم يقتصر تطبيق هذا الإطار الرقابي على البلدان الأعضاء فحسب، بل شمل تقريباً جميع البلدان التي لديها بنوك دولية نشطة.

ولما كانت لجنة بازل ترمي دائماً في مقرراتها إلى التطور وفقاً لمستجدات الأحداث في الساحة المالية العالمية، ففي عام 2004، تم نشر مقررات «بازل الثانية» Basel II، والتي اعتبرت بمثابة النسخة المنقحة من مقررات "بازل الأولى" Basel I. وتستند المبادئ التوجيهية لمقررات "بازل الثانية" على ثلاثة معايير، وهي وجوب احتفاظ البنوك بالحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال بنسبة 8% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، ووجوب التطوير في تقنيات إدارة المخاطر، ووجوب إفصاح البنوك عما تواجهه من مخاطر إلى الجهات الرقابية.

وامتداداً لنهج التطوير، صدرت في ديسمبر 2010 مقررات "بازل الثالثة" Basel III. حيث أتت مبادئها التوجيهية استجابة لأزمة القروض منقوصة الضمان في عام 2008، أو ما أطلق عليه أيضاً بأزمة الرهن العقاري Sub-prime Crisis. وقد سعت مقررات «بازل الثالثة» إلى تصحيح الخطأ في حساب المخاطر التي يُعتقد أنها ساهمت في وقوع الأزمة. بالتالي، انصبت هذه المقررات على جوانب إدارة المخاطر في القطاع المصرفي. ويمكن القول بأن مقررات "بازل الثالثة" شكلت وقتذاك المعيار التنظيمي العالمي حول كفاية رأس مال البنوك واختبارات الضغط، ومخاطر السيولة المرتبطة بالسوق، وتمثلت أهم أهدافها في تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناشئة عن

الضغوط المالية والاقتصادية، أياً كان مصدرها؛ وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة؛ وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك.

وفي أواخر عام 2017، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية، بنشر آخر تعديلاتها لأسلوب حساب الأصول المرجحة بالمخاطر والحد الأدنى المطلوب لرأس المال. وانطلاقاً من سعة نطاق هذه التعديلات، بات يشار إليها بمقررات «بازل الرابعة» BASEL IV، وتستهدف العمل بمنظور مطور للحدود الدنيا المطلوبة لرأس المال مقابل المخاطر، درءاً لتكرار الأزمات المالية العالمية السابقة.

وتشمل تعديلات عام 2017 - من بين جوانب أخرى - إصلاحات النهج الموحد لمخاطر الائتمان، والنهج القائم على التقييم الداخلي، وتعديل القيمة العادلة (أو السعر) لأدوات المشتقات المالية على ضوء مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل، وإصلاح نهج تقييم المخاطر التشغيلية، وأخيراً وليس آخراً، وضع حدود للفوائد التي يمكن أن تجنيها البنوك من استخدام النماذج الداخلية لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. ورغم كون هذه المقررات تمر حالياً بمرحلة من الدراسة وجمع البيانات التطبيقية، إلا أنه من المقرر طرحها للتنفيذ بحلول عام 2022.

وسينطوي تنفيذ مقررات بازل الرابعة إلى متطلبات أكثر شمولية للبيانات من أجل عمليات مراقبة الالتزام بمقررات بازل ودراسات التأثير الكمي للتعديلات. وسيتم ربط تنفيذ هذه المقررات بنتائج دراسة التأثير الكمي للتعديلات المقدمة من البنوك إلى الجهات الرقابية. فالأمر متروك في المرحلة الحالية لمرئيات القطاع المصرفي حول التأثيرات المترتبة على هذه الأطر الإشرافية المعدلة ضمن مقررات بازل الرابعة، بحيث يتم تنفيذها بمستوى مناسب في التاريخ المحدد.

وتختص هذه الدراسة بتوضيح جوانب التطور في مقررات بازل سالف الذكر، والمقارنة بينها، بما يمثل مدخلاً إرشادياً لفهمها واستيعاب الجوانب المرتبطة بتطبيقها وما تواجهه من مخاطر. وبالتالي، فقد استهدفنا من تقديم خطوات التطور التاريخي لمقررات بازل، تقديم خلفية فنية مناسبة للمعايير الإرشادية الصادرة مؤخراً من هيئة أسواق المال بدولة الكويت، والرامية إلى ضمان كفاية رأس المال للمؤسسات التابعة لإشراف الهيئة تجاه ما تواجهه من مخاطر، حيث تضمنت الدراسة ملخصاً توضيحياً لهذه التعليمات كمقدمة ومدخل لنصوصها التفصيلية.



## مقررات بازل الأولى (بازل 1)

البنوك كيانات مالية تستقبل وتحمي الأموال المودعة لديها من أطراف ثالثة، وتقوم بإقراضها لتحقيق أرباح. لذا يمكن اعتبار أن الوظيفة الأساسية للبنوك ذات شقين، قبول الودائع بأنواعها؛ وتقديم القروض بأنواعها. ومع ذلك، فالمؤسسات المالية قد تضطر إلى الاحتفاظ ببعض أموالها الخاصة (غير المستقاة من أي مقرض)، لتتمكن من رد أموال المودعين حتى لو تخلف بعض المدينين عن سداد ديونهم، فتستطيع بذلك تحمل مثل هذه الخسارة المحتملة دون أن تصبح معسرة. فالفشل في استعادة الودائع، حتى لو طال عدداً قليلاً من العملاء، قد يؤدي إلى حالة من القلق قد تدفع غالبيتهم إلى سحب أموالهم في وقت واحد، فتتهار المؤسسة المالية.

لذا، تحتاج المؤسسات المالية إلى أن تحتفظ جانباً بجزء من رأسمالها، ليكون درعها الواقي من الخسائر غير المتوقعة. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف يمكن تحديد الجزء الكافي من رأس المال لهذا الغرض؟ بل كيف للمؤسسات المالية أن تطمئن إلى كفاية رأسمال خلافها من المؤسسات بما يجعل الأخيرة تجابه الصدمات المالية وتقلبات السوق دون تعرضها للسقوط، فيؤدي سقوطها إلى سقوط المؤسسات المالية المتعاملة معها؟ وهو ما حدث بالفعل عند انهيار مؤسسة ليمان براذرز Lehman Brothers إبان أزمة الديون منقوصة الضمان Sub-Prime Crisis.

ومن هنا أتت المساعي الرامية لوضع قواعد استرشادية عالمية تقتدي بها المؤسسات المالية درءاً لتكرار ما سبق للعالم مشاهدته من أزمات، حيث يتعين على تلك المؤسسات: رصد وفهم المخاطر على نحو مستمر، وتحديد الحد الأدنى من رأس المال الخاص اللازم لمجابهتها للمخاطر وحمايتها من السقوط.

وتختص تلك القواعد بوضع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، علماً بأن المؤسسات المالية (لأسيما البنوك) تميل إلى الاحتفاظ جانباً بأقل قدر ممكن من رأسمالها الخاص لكونه يمثل فرصة بديلة ضائعة. فعلى سبيل المثال، إذا قام البنك باستثمار عشرة ملايين دولار، منها مليون واحد من رأسمال البنك وتسعة ملايين مقترضة مقابل فائدة تبلغ مليون واحد، وافترضنا أن البنك حقق في نهاية السنة ربحاً يبلغ مليون دولار بعد سداد فائدة الدين. وبالتالي، يكون العائد على الاستثمار (ROI-Return on Investment)

$$\text{صافي الربح + الفائدة المسددة} = (1+1) = 20\%$$

إجمالي المبلغ المستثمر 10

أما العائد على حقوق المساهمين (ROE-Return on Equity) فيكون  $1/1=$ ، أي **100%.**

وكلما قل المبلغ الذي يتم توظيفه من حقوق المساهمين، زاد العائد على حقوق المساهمين تبعاً. وكلما زاد الجزء المخصص من رأس المال لمجابهة المخاطر المحتملة، قلت نسبة ما يتم توظيفه منه، وقل بالتالي العائد على حقوق المساهمين. ولما كانت المؤسسات المالية تقيس نجاحها بمستوى العائد على حقوق المساهمين، ولا تحتفظ بجزء غير موظف من رأسمالها إلا إذا ألزمت بذلك تنظيمياً، تتضح أهمية فرض معايير رقابية ملزمة للحفاظ على حد أدنى لرأس المال لتحوط المؤسسة تجاه مخاطر التعثر المالي.

ففي يوليو 1988 قامت لجنة بازل للرقابية المصرفية Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)، التي يقع مقرها في بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS) في بازل بسويسرا، بإصدار أولى مقرراتها لكفاية رأس المال، حيث ركزت بالكامل تقريباً على مخاطر الائتمان، واستهدفت هذه المقررات وضع معيار موحد للمخاطر، وتحقيق مزيد من الاستقرار المالي من خلال توحيد مستوى الاحتياطات المرتبطة بمخاطر الائتمان، وعدم تشجيع المؤسسات المالية على تقبل الكثير من المخاطر.

هذا، ويتلخص إطار عمل المقررات الأولى للجنة بازل في الخطوات التالية، 1: تحديد معدلات المخاطر حسب نوعية الأصول، 2: ، انطلاقاً من هذه المعدلات، حساب الأصول المرجحة بالمخاطر Risk Weighted Assets - RWA. 3: ومن ثم، تحديد أدنى نسبة مطلوبة لكفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio - CAR (%8).

الخطوة 1: تحديد مخاطر الأصول، حيث تم تصنيف الأصول في أربع فئات، كل فئة تختص بوزن معين من المخاطرة، على النحو التالي:



الوزن المخاطرة	الرمز	الفئة
0%	A	القروض المقدمة لجهات سيادية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبنوكها المركزية.
20%	B	القروض المقدمة إلى بنوك ومؤسسات أخرى في دول منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية.
50%	C	أي قرض يستند إلى رهن لعقار سكني
100%	D	أي قروض أخرى

**الخطوة 2:** تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر RWA

$$(D * 100\%) + (C * 50\%) + (B * 20\%) + (A * 0\%) =$$

**الخطوة 3:** رأس المال المطلوب = الأصول المرجحة بالمخاطر \* نسبة كفاية رأس المال

$$CAR * RWA = RWA * 8\% =$$

ذلك، على أن يتكون رأس المال المطلوب بنحو 4% على الأقل من رأس المال الأساسي Tier 1، علماً بأن رأس المال الأساسي = حقوق المساهمين + الأصول التي يتم الإفصاح عنها. أما الباقي فيكون من رأس المال المساند Tier 2 (= الاحتياطات غير المفصوح عنها + الديون الثانوية).

**وبالتالي:**

تعبّر المعادلة التالية عن إجمالي رأس المال المطلوب توافره:

$$=(T1 + T2) / RWA > 8\%$$

$$= (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) < 8\%$$

الأصول المرجحة بالمخاطر

تعريف رأس المال الأساسي ورأس المال المساند:

1. رأس المال الأساسي (Core Capital) يتمتع بأعلى قدرة على استيعاب الخسائر في العمليات الجارية، ويشمل:

1. حقوق المساهمين العادية (فالأسهم العادية مدفوعة بالكامل ويمكنها بالتالي أن تستوعب الخسائر)

2. الاحتياطات المعلنة، مثل الاحتياطات التي يتم تخصيصها للتخفيف من الخسائر المحتملة للقروض أو للتخفيف من اختلاف الدخل عن الحدود الافتراضية المتوقعة (علماً بأن الاحتياطات المعلنة تشتق من صافي الربح بعد دفع الضريبة وتوزيع الأرباح)

3. أسهم الأفضلية غير التراكمية الدائمة Non-Cumulative Perpetual Preference Shares، وهي فئة من أسهم الشركات التي توفر المعاملة التفضيلية لأرباح الأسهم، حيث يتم دفع الأرباح (التوزيعات النقدية) لهذه الأسهم قبل حصول المساهمين العاديين على أرباحهم.

2. رأس المال المساند Supplementary Capital ويشمل:

1. جميع الأشكال الأخرى لرأس المال، مثل المكاسب المحققة من الأصول المستثمرة.
2. الديون طويلة الأجل التي تزيد مدتها عن خمس سنوات.
3. الاحتياطات غير المفصح عنها (مخصصات إضافية لتغطية الفائض من خسائر القروض والإيجارات).

ويشار إلى أنه لا يتم احتساب الديون قصيرة الأجل غير المشفوعة بضمان ضمن تعريف رأس المال.





## إيجابيات ونقائص مقررات بازل الأولى

### الإيجابيات

تتمثل أهم ميزة لمقررات بازل الأولى في بساطتها، حيث تصنف الأصول إلى أربع فئات، ويتم ترجيحها بالمخاطر، ومن ثم تحديد متطلبات رأس المال، بتطبيق معادلة مسبقة التحديد.

### النقائص

1. محدودية التصنيف للأصول إلى أربع فئات فقط.
2. الاقتصار على مخاطر الائتمان فقط - دون الالتفات إلى المخاطر الأخرى (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، الخ).
3. إغفال مستوى حساسية المؤسسات المختلفة للمخاطر.
4. عدم التعرض للمخاطر المرتبطة بالتوريق Securitization.
5. لم تفرق هذه المقررات بين المؤسسات عالية الجودة الائتمانية وتلك متدنية الجودة، ففي كلتا الحالتين يكون وزن المخاطر 100%، مما قد يؤدي ببعض البنوك إلى تفضيل الاستثمار في المؤسسات منخفضة الجودة عملاً على تحسين العائد على حقوق المساهمين، حيث تعتمد تلك المؤسسات إلى تعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض جودتها الائتمانية بارتفاع العائد على الاستثمار فيها.

وقد تقود النقائص في مقررات بازل الأولى إلى قيام بعض المؤسسات المالية بالمراجعة Arbitrage. وتعني المراجعة (في معناها العام) الاستفادة من فرق السعر بين الأسواق المختلفة، أما في إطار المتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال، فالمراجعة تعني الاستفادة من الثغرات في اللوائح لتقليل حجم رأس المال الاحترازي الإلزامي.

فعلى سبيل المثال، لنفترض وجود محفظة من القروض المضمونة بعقارات سكنية، بقيمة 100 مليون دولار. فوفقاً لاتفاقية بازل الأولى يتعين على البنك الاحتفاظ برأسمال احترازي تبلغ قيمته  $(0.5 * 100) * 8\% = 40$  مليون دولار.

إذا قام البنك بإعطاء درجة مخاطرة لكل مكّون من مكونات المحفظة (بناء على سمات المخاطرة المرتبطة بالمقترض وسمات المخاطرة المرتبطة بمكونات الضمان العقاري)، مع

ترتيبها تصاعدياً من حسب مستوى المخاطرة من 1 إلى 10، يسهل بالتالي على البنك تحقيق ربح ببيع النصف الأعلى الأقل مخاطرة من المحفظة، كسندات مدعومة برهن عقاري (Mortgage Based Securities)، ولكونها مدعومة بالتدفقات النقدية من مدفوعات خدمة الدين. هذا، بينما يحتفظ البنك بالنصف الباقي الأكثر خطورة، والذي يترتب عليه الاحتفاظ برأسمال احترازي قيمته 50% فقط من الـ 40 مليون دولار =  $20 = 50 * 50\% * 8\%$  مليون دولار.

بالتالي، فبدلاً من حمل البنك على التقليل مما يتقبله من مخاطر، يكون تطبيق المقررات قد أدى إلى جعل البنك يتقبل المزيد من المخاطرة.



## مقررات بازل الثانية (بازل 2)

كيف تطورت مقررات بازل الثانية لسد أوجه القصور في مقررات بازل الأولى؟

بازل 2	بازل 1	
1. الحد الأدنى من متطلبات رأس المال 2. الدور الرقابي والمراجعة 3. انضباط السوق والافصاح	الحد الأدنى المطلوب لرأس المال	الركائز
مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق	المخاطر الائتمانية	المخاطرة
تعدد أساليب الحساب حسب نوع المخاطرة وما يرتبط بها من حساب رأس المال	طريقة موحدة لحساب الحد المطلوب من رأس المال	الطريقة

كما هو موضح بالشكل أعلاه، تختلف "بازل 2" عن "بازل 1" من حيث الركائز، والمخاطر المتناولة، وطريقة حساب كفاية رأس المال.

فمن حيث تحديد أوزان المخاطر التي تجابه البنوك وشركات الاستثمار المتعاملة بالأوراق المالية، حسب تصنيف مستوى الجدارة الائتمانية، يتضح لنا أن "بازل 2" أكثر تفصيلاً، وبالتالي فهي أكثر دقة من "بازل 1".

### "بازل 1"

غير مصنف	دون B-	BB- إلى BB+	BBB- إلى BBB+	A- إلى A+	AA- إلى AAA	مستوى الجدارة الائتمانية
%100	%100	%100	%100	%100	%100	وزن المخاطرة

### "بازل 2"

غير مصنف	دون B-	BB- إلى BB+	BBB- إلى BBB+	A- إلى A+	AA- إلى AAA	مستوى الجدارة الائتمانية
%100	%150	%100	%100	%50	%20	وزن المخاطرة

ويلاحظ أنه وفقاً لـ "بازل 1" جميع مستويات الجدارة الائتمانية متساوية في الوزن الترجيحي للمخاطر (100%)، خلافاً لما هو الحال بالنسبة لـ "بازل 2".

وقد تطورت مقررات "بازل 2" بما يسد النواقص في مقررات "بازل 1"، على النحو التالي:

1. في "بازل 2" تحدد أوزان المخاطر حسب مستويات التصنيف الائتماني للمؤسسة، مقابل وزن موحد لجميع المؤسسات في "بازل 1".

2. "بازل 2" تتطوي على ضوابط مانعة لانخراط المؤسسات المالية في عمليات المراجعة، على النحو السابق توضحه.

3. بينما تختص "بازل 1" فقط بالمخاطر الائتمانية وهي مخاطر الخسارة المترتبة على فشل المقترض في السداد، تشمل "بازل 2" كذلك المخاطر التشغيلية (المخاطر المترتبة على عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة التشغيلية)، ومخاطر السوق (مخاطر الخسارة المترتبة على تحركات السوق). ويشمل حساب رأس المال المرجح بالمخاطر ضمن مقررات "بازل 2"، الأنماط الثلاثة للمخاطر، وفقاً للمعادلة التالية:

$$= (\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}) < 8\%$$

الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق

ذلك، على أن يكون رأس المال الأساسي أكبر من متوسط (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)

4. بالإضافة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال تتضمن ركائز "بازل 2" كلاً من الدور الرقابي والمراجعة من قبل السلطات الرقابية، ومتطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم كفاية رأس المال للمؤسسة، فتشكل هذه العناصر في مجملها الركائز الثلاث لمقررات بازل الثانية، على النحو التالي:

### الركائز الثلاث لمقررات بازل الثانية:

1. الحد الأدنى لرأس المال: للحد من خطر العسر المالي

2. المراجعة الإشرافية: حيث توفر هذه الركيزة إطاراً للتعامل مع المخاطر المتبقية - مثل المخاطر النظامية، ومخاطر التقاعد (عدم كفاية تمويل الخطط المكروسة لتقاعد العاملين)، ومخاطر التركيزات الائتمانية، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية.



**3. الإفصاح للسوق:** يتيح الإفصاح للمشاركين في السوق الوقوف على كفاية رأس المال لمؤسسة ما، مرة واحدة على الأقل كل عامين. فالمؤسسات مطالبة أيضاً بوضع سياسة رسمية حول ما سيتم الإفصاح عنه، وعن الضوابط التي تحكم معايير القياس الرئيسية، جنباً إلى جنب مع التحقق من مصداقية الإفصاح وتحديد وتيرة الإفصاح.

### منظومة المخاطر في المقررات الثانية لبازل

الأسلوب القياسي	
مخاطر الائتمان	الأسلوب القائم على التقييم الائتماني الداخلي
	الأسلوب القائم على التقييم الداخلي المتقدم
	أسلوب المؤشر الأساسي
المخاطر التشغيلية	الأسلوب القياسي
	الأسلوب القائم على القياس المتقدم
مخاطر السوق	القيمة المعرضة للمخاطر

### مخاطر الائتمان في المقررات الثانية لبازل

أولاً- الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب: **Standard Approach**

1. توصي "بازل 2" المؤسسات المالية باستخدام التصنيف من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية عند قيامها بتحديد رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان.
2. في ظل "بازل 2" تعد الأصول التالية خالية المخاطر (وزن المخاطر = 0): مطالبات على هيئات دولية مثل بنك التسويات الدولية؛ صندوق النقد الدولي؛ والبنك المركزي الأوروبي. هذا، بالإضافة للمبالغ النقدية لدى البنك.

3. المطالبات على الجهات السيادية الأخرى تحدد أوزان مخاطرها بتصنيفها الائتماني

مستوى الجدارة الائتمانية	AA- إلى AAA	A- إلى A+	BBB- إلى BBB+	BB- إلى BB+	دون B-	غير مصنف
وزن المخاطرة	%0	%20	%50	%100	%150	%100

4. المطالبات على البنوك وشركات الاستثمار في الأسهم

مستوى الجدارة الائتمانية	AA- إلى AAA	A- إلى A+	BBB- إلى BBB+	دون B-	غير مصنف
وزن المخاطرة	%20	%50	%100	%150	%100

5. المطالبات على الشركات

مستوى الجدارة الائتمانية	AA- إلى AAA	A- إلى A+	BBB- إلى BBB+	BB- إلى BB+	دون BB-	غير مصنف
وزن المخاطرة	%20	%50	%100	%100	%150	%100

6. مطالبات على منتجات التجزئة: وزن المخاطر 75% (بطاقات الائتمان، والسحب على المكشوف، وقروض السيارات، والتمويل الشخصي، ومطالبات على مشاريع صغيرة).

7. مطالبات مضمونة بعقارات سكنية: وزن المخاطر 35%

8. مطالبات مضمونة بعقارات تجارية: وزن المخاطر 100%

9. القروض متأخرة السداد (التأخرة أكثر من 90 يوماً بخلاف القروض السكنية)

● وزن المخاطر: 150% إذا كانت المخصصات اقل من 20% من المبلغ المستحق

● وزن المخاطر: 100% إذا كانت المخصصات من 20% إلى 49% من المبلغ الإجمالي المستحق.

ومع ذلك، إذا كان المبلغ المخصص < 50% من المبلغ الإجمالي المستحق، يمكن للسلطة الرقابية الموافقة على 50% من المبلغ المستحق.

10. الأصول الأخرى: وزن المخاطر 100%.

ثانياً- الأسلوب القائم على التقييم الداخلي *Internal Rating Based Approach*

خطوة أ- حساب الخسارة المتوقعة *Expected Loss - El*

علينا بدايةً الاطلاع على مجموعة من المعطيات التي سوف نستخدمها في المعادلة الخاصة بحساب التقييم الائتماني بهذا الأسلوب:



التفسير	المعطيات	
مرور أكثر من 90 يوماً من التأخر عن خدمة الدين، أو حالة إفلاس المدين، أو الدين غير المحتمل استرداده خلال مدة القرض،	<b>Default</b>	1. التخلف عن السداد
تصنيف الأصول (حسب "بازل 2") إلى فئات مختلفة حسب احتمال التخلف عن السداد لكل منها،	<b>Probability of Default - PD</b>	2. احتمال التخلف عن السداد
نسبة الخسارة (المرتبة على التخلف	<b>Loss Given Default - LGD</b>	3. الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد
نسبة (%) المستحق المسترد من المقترضين	<b>Recovery Rate- RR</b>	4. معدل الاسترداد
إجمالي المبلغ المستحق	<b>Exposure At Default- EAD</b>	5. إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة

### حساب الخسارة المتوقعة (Expected Loss- EL)

حيث يتم تصنيف الأصول إلى الفئات المختلفة المحددة بناءً على احتمال التخلف عن السداد.

ويتم حساب الخسارة المترتبة على التخلف = 1- معدل الاسترداد Recovery Rate (%) يتم حساب الخسارة المتوقعة بتطبيق المعادلة:

الخسارة المتوقعة **EL** = احتمال التخلف عن السداد **PD** \* نسبة الخسارة (%) المترتبة على التخلف **LGD** \* إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة **EAD**

ومن المفترض قيام المقرض بحساب الخسارة وتغطيتها بالخصصات المناسبة.

### تطبيق عملي

احتمال التخلف عن السداد	(PD)	25%
معدل الاسترداد	(RR)	20%
الخسارة المترتبة على التخلف	(LGD)	1-20% = 80%
إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة	(EAD)	100 مليون
الخسارة المتوقعة	(EL)	25% * 80% * 100 مليون

خطوة ب - حساب الخسارة غير المتوقعة (أي رأس المال الإلزامي)

**Regulatory Capital Unexpected Loss =**

وتحسب على النحو التالي:

رأس المال التنظيمي = الخسارة غير المتوقعة = (القيمة المعرضة للمخاطرة VaR - الخسارة المتوقعة)

وقد سبق توضيح كيفية حساب الخسارة المتوقعة؛ أما القيمة المعرضة للمخاطرة Value at Risk - VaR فيمكن توضيحها في التالي:

● القيمة المعرضة للمخاطر هي الخسارة الافتراضية للمحفظة عند مستوى معنوية معين Significance Level (مستوى احتمال معين) على مدى وحدة زمنية معينة (يوم، شهر، الخ).

● على سبيل المثال، إذا كانت القيمة المعرضة للمخاطر عبر سلسلة زمنية تمتد 98 يوماً، عند مستوى معنوية 1% محسوبة على أساس اليوم الواحد هي 1.9%، فإن هناك احتمالية 99% بأن لا تتجاوز الخسارة في اليوم الواحد نسبة 1.9%، واحتمالية 1% فقط بأن تتجاوز أي خسارة يومية هذه النسبة.

● وعلى ذات المنوال:

لنفترض أن لدينا بيانات التداول اليومية لمحفظة قيمتها مليون دولار أمريكي، وتبين أن القيمة المعرضة للمخاطر عند مستوى معنوية Significance Level = 1% هي 12000 دولار. فإن ذلك يعني ما يلي:

- ثمة احتمال بنسبة 99% بأن الخسائر اليومية لن تتجاوز (أي الحد الأقصى للخسائر في يوم واحد) 12000 دولار أمريكي؛ وثمة احتمال بنسبة 1% بأن الخسائر اليومية سوف تتجاوز 12000 دولار أمريكي.

● طريقة حساب القيمة المعرضة للمخاطر:

- أسهل طريقة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر، هي طريقة البيانات التاريخية
- لنفترض أن لدينا محفظة تداول يومي بقيمة \$1000، وبيانات (سلسلة زمنية) عن عائدات 100 يوم من التداول، والمطلوب حساب القيمة المعرضة للمخاطر عند مستوى معنوية 5% باستخدام طريقة البيانات التاريخية.





- يتم فرز Sorting لبيانات العوائد تصاعدياً (من الأدنى إلى الأعلى، باستخدام برنامج Excel). ثم نختار النقطة الخامسة على السلسلة. ولنفترض أن هذه النقطة هي 14000 دولار أمريكي، بالتالي : ثمة احتمال بنسبة 95% بأن الخسائر لن تتجاوز 14000 دولار أمريكي في اليوم الواحد، واحتمال بنسبة 5% أن تتخطى خسائر المحفظة في يوم واحد حد 14000 دولار أمريكي.
- كذلك هو الحال بالنسبة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر عند مستوى معنوية 1%، ولنفترض أن تكون النقطة الأدنى الأولى على السلسلة المعاد ترتيبها تنازلياً هي 8000 دولار أمريكي، بالتالي: ثمة احتمال بنسبة 99% بأن الخسائر لن تتجاوز 8000 دولار أمريكي في اليوم الواحد، واحتمال بنسبة 1% أن تتخطى خسائر المحفظة في يوم واحد حد 8000 دولار أمريكي.

#### أنماط التقييم الائتماني الداخلي

الأسلوب المتقدم	الأسلوب الأساسي	
مطلوب من المؤسسات المالية	مطلوب من المؤسسات المالية	احتمال التخلف عن السداد
يتعين على المؤسسة المالية تقييم نسبة الخسارة هذه بناءً على البيانات التاريخية	غير مطلوب من المؤسسة المالية يقدم من قبل المجلس الرقابي	نسبة الخسارة نتيجة التخلف
حسابات متقدمة تقوم على سمات المقترض ومعاملة الإقراض	حسابات مبسطة للقيمة الاسمية لعناصر الموازنه	المبلغ المعرض للمخاطرة

- هناك أسلوبان للتقييم الائتماني الداخلي: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم.
- في ظل الأسلوب الأساسي يُحسب المبلغ المعرض للمخاطرة وفقاً لمعطيات من السلطات الرقابية، إما في ظل الأسلوب المتقدم فتتمتع البنوك بمزيد من المرونة في حسابه.
- وحتى يسمح للمؤسسات المالية (البنوك) بتبني الأسلوب القائم على التقييم الداخلي IRB واستخدامه، يجب للبنك:
- أن يثبت للسلطات الرقابية أنه استوفى الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية التالية:
- إتباع طريقة ثابتة لتقدير وتصنيف المخاطر

- أن يأخذ التقدير والتصنيف في الحسبان سمات كل من المقترض ومعاملة الإقراض ذاتها.
- الالتزام بالاستيفاء المستمر للحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية
- أن يكون قد قام البنك بتصميم واستخدام نظام لتقييم وتصنيف المخاطر، لا يقتصر تطبيقه على حساب رأس المال التنظيمي فقط بل يمتد استخدامه إلى جوانب تشغيلية أخرى.
- الحوكمة والرقابة المؤسسية
- يجب ان يتم اعتماد منظومة تقييم وتصنيف المخاطر من قبل مجلس الإدارة، وان يكون المجلس على دراية كاملة بهذه المنظومة،
- وان تقوم الإدارة العليا بالمراجعة الدورية لمنظومة تقييم وتصنيف المخاطر وتبيان مجالات التحسين فيها.
- توافر إجراءات واضحة المعالم للتحقق من سلامة المنظومة الداخلية لتقييم المخاطر، من حيث ضمان الاستمرارية والدقة.
- ويتعين أن تشتمل تقارير الكفاية الرأسمالية للمخاطر الائتمانية على:
- بيان المخاطر حسب درجتها
- تبدل مستوى المخاطرة من درجة إلى أخرى
- تقديرات معامل الخطر لكل درجة
- المعدلات الفعلية لتخلف السداد/مقابل المخاطر المتوقعة بواسطة منظومة تصنيف المخاطر.
- يجب أن يكون للبنوك وظائف مستقلة مسؤولة عن التطوير والمراقبة المستمرة لمنظومة التصنيف.
- يجب على التدقيق الداخلي مراجعة منظومة تصنيف المخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة، مع توثيق النتائج التي توصلت إليها هذه المراجعة.

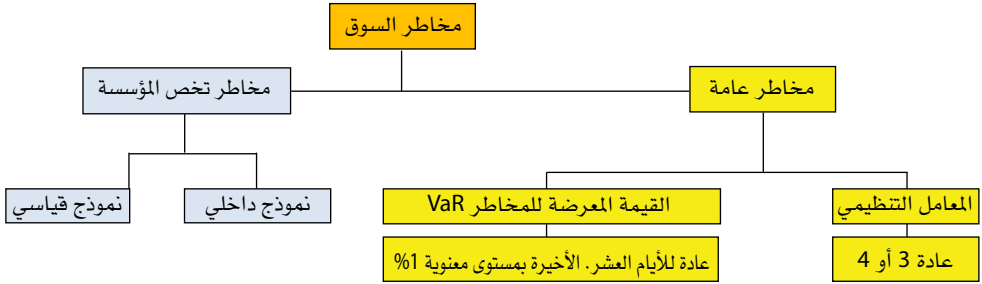
## ايجابيات وسلبيات الأسلوب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان IRB

الايجابيات	السلبيات
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أكثر واقعية</li> <li>● عادة ما يكون أفضل للبنوك الكبيرة في توفير رأس المال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يطبق في حالة الاستثمارات الكبيرة</li> <li>● يتطلب توافر حجم كبير من البيانات (عادةً ما يزيد عن 5 سنوات)</li> <li>● يضع مزيداً من السلطة التقديرية في أيدي البنك حول كيفية تقييمه لمخاطره.</li> </ul>

## مخاطر السوق

• ثمة نوعان من الأدوات المالية التي تُعرِّض المؤسسات المالية لمخاطر السوق:

- بنود دفتر التداول - المشتقات، الأسهم، السندات إلخ.
- البنود خارج الميزانية العمومية - مثل مبادلة Swap سعر الفائدة وما إلى ذلك
- عوامل مخاطر السوق - سعر السهم، وأسعار الفائدة، ومعدل النقد الأجنبي وما إلى ذلك (مما يؤدي إلى مخاطر الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العملات وما إلى ذلك).



3 <= Multiplicative Factor (K) (بين 3 و 4)

العامل التنظيمي

حسب النموذج الداخلي أو نموذج السلطة الرقابية

Specific Risk Charge (SRC)

مخاطر تخص المؤسسة

عادةً تؤخذ للأيام العشرة السابقة، وبمستوى معنوية 1%

Value at Risk (VaR)

القيمة المعرضة للمخاطر

حساب الأصول المرجحة بمخاطر السوق = (المعامل التنظيمي \* القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) + مخاطر تخص المؤسسة.

رأس المال المرجح بمخاطر السوق = 8% \* الأصول المرجحة بمخاطر السوق

## المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي "الخطر الناتج عن عدم كفاية العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة".

وثمة ثلاثة أساليب لحساب المخاطر التشغيلية: أسلوب المؤشر الأساسي *Basic Indicator Approach (BIA)*، الأسلوب القياسي *Standardized Approach (AMA)*، والأسلوب المتقدم *Advanced Measurement Approach (AMA)*

### 1- أسلوب المؤشر الأساسي (BIA) لحساب المخاطر التشغيلية

من المفترض أن يحتفظ البنك برأسمال يعادل عادة 15% من متوسط الربح الإجمالي خلال السنوات الثلاث الماضية. وإذا كان إجمالي الربح في أي من السنوات الثلاث الماضية سالباً أو صفرياً، فيتم استبعاده من الحساب.

### 2- الأسلوب القياسي لحساب المخاطر التشغيلية

الأسلوب القياسي هو امتداد لنهج المؤشر الأساسي لحساب المخاطر التشغيلية. من هذا المنطلق تقسم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط أعمال.

- يستخدم الربح الإجمالي في كل فئة من هذه الفئات الثماني كمؤشر إجمالي لحجم العمليات (وبالتالي ما يرتبط بها من مخاطر تشغيلية)
- يوصي الأسلوب القياسي لـ"بازل 2" بتحديد معامل كل خط من هذه الخطوط، لحساب المخاطر التشغيلية المرتبطة بخطوط العمل هذه.

معايير التأهل لاستخدام الأسلوب القياسي لحساب المخاطر التشغيلية

يجب على البنك أن يثبت للجهة الرقابية أن مجلس إدارته وإدارته العليا تشاركان في الإشراف على إدارة هذه المخاطر؛ وأن لديه نظاماً للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية،



الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب			
خط النشاط	المعامل	متوسط إجمالي في السنوات الثلاث السابقة (بالمليون)	رأس المال المطلوب مقابل المخاطر التشغيلية
تمويل المؤسسات	18%	1	0.18
تداول الأدوات المالية	18%	0.5	0.09
الخدمات المصرفية للأفراد	12%	0.7	0.084
الخدمات المصرفية التجارية	15%	0.75	0.1125
المدفوعات والتسويات	18%	0.25	0.045
خدمات الوكالة	15%	0	0
إدارة الأصول	12%	0	0
وساطة البيع بالتجزئة	12%	0	0

يطبقه بأمانة ودقة؛ وأن لديه موارد كافية لتفعيل الأسلوب القياسي في كل من خطوط العمل الرئيسية وأطر الرقابة والتدقيق.

### 3- الأسلوب المتقدم لقياس المخاطر التشغيلية

بموجب الأسلوب المتقدم، يُسمح للبنوك بتطوير نموذجها التجريبي الخاص لتحديد رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل، كما أنه من المتوقع أن يؤدي إتباع الممارسات الفضلى في هذا الصدد إلى تطوير تقنيات لقياس وحساب رأس المال المطلوب مقابل المخاطر التشغيلية.

ويعمل الأسلوب المتقدم على تعزيز عملية تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة عبر جميع وحدات العمل فيها.

### تطبيق الأسلوب المتقدم:

1. تصنيف العمليات المصرفية في خطوط مختلفة
2. حساب المخاطر التشغيلية وتطوير آلية للتحكم في هذه المخاطر بالنسبة لكل خط
3. جمع المخاطر التشغيلية للخطوط لحساب رأس مال المطلوب مقابل المخاطر التشغيلية للمؤسسة.

### فوائد الأسلوب المتقدم:

يقوم الأسلوب المتقدم على الرصد والتقارير المستمرة لعمليات إدارة المخاطر التشغيلية، كما يساعد على الأخذ في الاعتبار العوامل المستجدة التي يمكن أن تلعب دوراً في المخاطر التشغيلية. واتباع هذا الأسلوب يمكن فهم سيناريوهات مختلفة النتائج، وبلوغ استعداد أفضل لإدارة المخاطر المستقبلية التشغيلية والخسائر المحتملة، ومن ثم تخصيص أفضل لرأس المال اللازم تجاهها.

### معايير التأهيل لاستخدام الأسلوب المتقدم لحساب المخاطر التشغيلية:

حتى يتأهل البنك لاستخدام الأسلوب المتقدم لحساب المخاطر التشغيلية يجب أن تكون له مبادراته الخاصة في إطار إدارة المخاطر التشغيلية، بأن يمتلك وسائل تحليلية متقدمة لسيناريوهات مختلفة للمخاطر التشغيلية؛ وأن تكون له منظومة إستراتيجية لتحديد مستوى المخاطر التشغيلية وما يقابلها من كفاية رأس المال. كذلك، يتعين على البنك الاقتداء بحساب العائد على رأس المال مرجحاً بالمخاطر للمفاضلة بين خيارات الاستثمار.

## مقررات بازل الثالثة (بازل 3)

### مواطن القصور في المقررات الثانية لبازل

- لعل من أهم جوانب القصور في «بازل 2» أن النماذج الداخلية قد تتقصها الدقة، فتعطي تقديرات تقل عن الواقع لمستويات المخاطر.
- تطبيق بازل (2) ينطوي على صعوبة في تقدير المخاطر المترتبة على أحداث غير معتادة، حتى ولو كانت هذه أحداث واسعة الأثر.
- عموماً، تميل البنوك إلى تقديرات للمخاطر تكون أكثر تفاؤلاً من الواقع، مما تترتب عليه حسابات منقوصة لرأس المال الاحترازي.
- لا يقوم المستثمرون بمراجعة إفصاحات السوق لتقييم المخاطرة وفقاً للحال الواقع.
- قد لا تفهم وكالات التصنيف الائتماني الخارجية المخاطر المرتبطة بتشغيل المؤسسة المالية.
- ضعف شفافية البنوك وقصورها في التقييم، لاسيما تقييم المنتجات الائتمانية معقدة التركيب (مثل التوريق).
- قد تحتاج اختبارات الإجهاد Stress Tests إلى تحسين.

### مدخل إلى المقررات الثالثة لبازل

1. تحافظ اتفاقية "بازل 3"، التي تم إقرارها في ديسمبر 2010، على هيكل الركائز الثلاث لاتفاقية "بازل 2".
2. ترمي "بازل 3" إلى معالجة أوجه القصور في "بازل 2" بهدف جعل القطاع المصرفي/والمالي أكثر استقراراً.
3. يمكن توضيح الهدف الرئيسي لاتفاقية "بازل 3" في:
  - تحسين قدرة البنوك على استيعاب الخسائر/الصدمات
  - تحسين إدارة المخاطر وتطبيق الحوكمة
  - تعزيز الشفافية والإفصاح عن البنوك

السمات الرئيسية لـ "بازل 3" هي:

- تعريف أكثر دقة لرأس المال (تحديد ما يمكن اعتباره رأس مال وما لا يمكن اعتباره كذلك).
- زيادة نسبة الأسهم العادية في رأس المال التنظيمي، أي المطلوب رقابياً (بعد أدنى 4.5% بدلاً من 2%).
- زيادة نسبة رأس المال الأساسي T1 في تشكيل رأس المال التنظيمي (6% بدلاً من 4%).
- المزيد من الحد من أثر المخاطر، في صورة زيادة رأس المال المرجح بالمخاطر من 8% إلى 10.5%.
- فرض معدل إلزامي لرأس المال الأساسي T1 إلى إجمالي الأصول بما لا يقل عن 3%.
- التوصية بالاحتفاظ بسيولة احترازية.
- تكوين رأس مال عازل للصدمات، بنسبة 3% في الوضع المتعافى للاقتصاد، والنزول بهذه النسبة حتى الصفر في ظل الدورات الاقتصادية غير المواتية.
- بعض المؤسسات المالية الكبيرة (التي يتم وصفها من قبل العديد من السلطات الرقابية على أنها مؤسسات مالية مهمة من الناحية النظامية Systematically Important Financial Institution (SIFI) انطلاقاً من حجمها ودرجة تأثيرها في الأسواق المالية العالمية والمحلية) يتوقع منها أن تزيد عن المتطلبات الإلزامية لمقررات بازل.





## مقارنة بين "بازل 2" و "بازل 3"

بازل 3	بازل 2	المتطلبات	
%2.5	لا ينطبق	<b>Capital Conservation Buffer to RWAs</b> النسبة الاحترازية للحفاظ على رأس المال. = رأس المال الأساسي T1 منسوباً إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (عند تراجع هذه النسبة يتم الحد من مدفوعات الأرباح والمكافآت)	1
%10.5	%8.5	<b>Minimum Ratio of Total Capital To RWAs</b> الحد الأدنى لنسبة رأس المال منسوباً إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	2
%6	%4	<b>Minimum Ratio of Common Equity to RWAs</b> الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	3
%3	لا ينطبق	<b>Tier I Capital to RWAs</b> = معدل رأس المال الأساسي T1 إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	4
%8	لا ينطبق	معدل T1/ RWAs لثماني مؤسسات مالية مهمة نظامياً <b>Systematically</b> (Important Financial Institutions (SIFI) في الولايات المتحدة الأمريكية.	5
صفر إلى %3	لا ينطبق	<b>Countercyclical Buffer</b> الاحترازية من رأس المال الأساسي (T1 Capital Conservation Buffer) : تكوين رأس مال احترازي (كامتداد النسبة أثناء الظروف الاقتصادية المتعادلة، لسحب منه خلال فترات الضغط الاقتصادي).	6
بازل 2	بازل 1	المتطلبات	
= %100<	لا ينطبق	<b>Minimum Liquidity Coverage Ratio</b> الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة = أصول سائلة عالية الجودة %100< = إجمالي التدفقات خارجة الاتجاه خلال 30 يوماً قادمة	7
= %100<	لا ينطبق	<b>Net Stable Funding Ratio - NSFR</b> (لمدة سنة)* صافي نسبة التمويل المستقر المتاح = مقدار التمويل الثابت المتاح %100< = مقدار التمويل الثابت المطلوب	8

\* يتم قياس صافي نسبة التمويل الثابت المتاح على أساس الخصائص الواسعة للاستقرار النسبي لمصادر تمويل المؤسسة، بما في ذلك الاستحقاق التعاقدية لالتزاماتها والاختلافات في ميل أنواع مختلفة من مقدمي التمويل نحو سحب تمويلهم.

### توصيات السيولة في "بازل 3"

تهدف "بازل 3" إلى تحقيق الاستقرار العام للقطاع المصرفي. ومن هذا المنطلق، توصي "بازل 3" بتتسيق أفضل بين البنوك، حيث يمكن للبنك أخذ قرض من بنك آخر لتجديد سيولته إذا كان البنك قد قدم مبالغ كبيرة من القروض، وإذا كان لدى البنك الكثير من الودائع، فيقوم بإقراض البنوك الأخرى. كما أدخلت "بازل 3" اختبارات الإجهاد للتحقق من كفاية السيولة.

كذلك، أدخلت "بازل 3" نسبتين جديدتين لقياس وتعزيز السيولة، وهما:

● الحد الأدنى المطلوب لنسبة تغطية السيولة LCR - Ratio Coverage Liquidity، حيث يجب أن تتجاوز الأصول عالية السيولة المتوفرة صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال الثلاثين يوماً اللاحقة.

● صافي نسبة التمويل المستقر المتاح Net Stable Fund Ratio - NSFR، حيث يجب أن تتجاوز الموارد المالية طويلة الأجل الالتزامات طويلة الأجل، على مدى سنة واحدة، رغم الإخضاع لإجهاد مستمر.

### توضيح عناصر الحد الأدنى المطلوب لنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio

• الأصول من الدرجة الأولى - المحسوبة بنسبة 100%

● النقد

● الديون السيادية للبلدان بوزن ترجيحي 0%

● الودائع لدى البنك المركزي

ويجب أن تمثل الأصول من الدرجة الأولى 60% على الأقل من إجمالي الأصول عالية السيولة والجودة.

• الأصول من الدرجة الثانية أ2 - (A2) - تحسب بنسبة 85%

● الدين السيادي المرجح بنسبة 20% (الدول المصنفة AA-)

● سندات الشركات والسندات المغطاة المصنفة AA (السندات المغطاة هي سندات دين مضمونة بمجموعة من الأصول التي تكفي لتغطية المطالبات في أي وقت).



ويجب أن تكون أصول المستوى A2 أقل من 40% من إجمالي الأصول عالية السيولة والجودة.

• الأصول من الدرجة الثانية ب 2 (B2) تحسب بنسبة 25% - 50%

• سندات الشركات غير المالية المصنفة بين BBB- و A+ (تحسب بنسبة 50%)

• الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (تحسب بنسبة 25%).

ويجب أن تكون أصول المستوى ب 2 أقل من 15% من إجمالي الأصول عالية السيولة والجودة.

صافي التدفقات النقدية خارجية الاتجاه

صافي التدفقات النقدية خارجية الاتجاه = التدفقات النقدية داخلية الاتجاه - التدفقات النقدية خارجية الاتجاه.

التدفقات النقدية خارجية الاتجاه

البند	نسبة الحساب
أي دفعة مستحقة خلال 30 يوماً	100%
الودائع المصرفية للأفراد	3%
الودائع من الشركات غير المالية والقطاع العام	40%
الودائع من المؤسسات المالية الأخرى	100%
خطوط ائتمان للشركات والقطاع السيادي والعام	10%
خطوط الائتمان للمؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم	100%

التدفقات النقدية داخلية الاتجاه

البند	نسبة الحساب
القروض التي ستسد من قبل مؤسسات مالية خلال 30 يوماً	100%
سداد السندات	100%
سداد القروض من قبل أطراف غير مالية	50%

### توضيح صافي نسبة التمويل المستقر **Net Stable Funding Ratio - NSFR**

- يجب أن تفوق الموارد المالية طويلة الأجل، الالتزامات المالية طويلة الأجل.
- يتطلب تحقيق الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة من البنوك الحفاظ على وضعية تمويلية مستقرة فيما يتعلق بالأصول الجارية والبنود خارج الميزانية.
- ويحد مبدأ صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد الزائد على التمويل قصير الأجل بمبالغ كبيرة من الوسطاء الماليين الآخرين للاستثمار في أصول طويلة الأجل. كما يشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع بنود الميزانية العمومية وخارجها.

#### ● الموارد المالية طويلة الأجل (التمويل المستقر المتاح)

البند	نسبة الحساب
الاستحقاقات المستحقة بعد سنة	100%
ودائع الأفراد	90%
ودائع الشركات غير المالية وكيانات القطاع العام	50%

#### بنود الالتزام المالي طويل الأجل تشمل:

- الموجودات المرهونة تشمل الأصول المستخدمة كضمان لأوراق مالية أو سندات مكفولة،
- أصول الميزانية العمومية المرهونة لمدة سنة واحدة أو أكثر تعني 100% من القيمة ستحتاج إلى تمويل.
- لا يحتاج الأصل النقدي/الاحتياطي المتاح لدى البنك إلى تمويل.
- فيما يلي العوامل التي تحدد سمات التمويل المستقر المطلوب توافره:
- مقابلة جزء من التسهيلات البنكية الممنوحة لأنشطة إنتاج السلع والخدمات، بتمويل مستقر.
- سلوك البنك للاحتفاظ بعملائه: موافقة البنك على تدوير نسبة كبيرة من القروض المستحقة للحفاظ على علاقته بعملائه.



- حيازة الأصول - تتطلب القروض قصيرة الأجل نسبة أقل من التمويل المستقر حيث عادة ما تسمح البنوك لجزء منها ببلوغ الاستحقاق دون تدويرها .
- جودة الأصول - يمكن بسهولة توريق وتداول الأصول عالية الجودة غير المرهونة، وبالتالي فهي لا تتطلب تمويلاً مستقراً بتغطية كاملة .

بنود لأصول ذات استحقاقات متبقية تفوق سنة	نسبة التمويل المستقر المطلوب
العملات المعدنية / النقد / الاحتياطيات المتوافرة لدى البنك	0%
الديون السيادية طويلة الأجل أو ما يعادلها بترجيح مخاطر 0%	5%
الشركات غير المالية أو السندات المكفولة، المصنفة AA على الأقل	20%
الشركات غير المالية أو السندات المكفولة بضمان والمصنفة بين A و A+ على الأقل	50%
رهن سكني	65%
تسهيلات ائتمانية وسيولة غير مسحوبة	5%

### المعيار المنقح (عام 2016) لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق

في يناير 2016 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بنشر معيار رأس المال المنقح لمخاطر السوق، والذي يعد عنصراً رئيسياً في جملة الإصلاحات الرقابية التي أدخلتها بازل بعد أزمة القروض منقوصة الضمان Sub-prime Crisis في 2008. ومن المقرر أن يبدأ سريان هذا المعيار المنقح في 1 يناير 2022. جنباً إلى جنب مع بداية تنفيذ ما يطلق عليه بمقررات "بازل 4".

وتشمل العناصر الرئيسية للإطار المنقح لمخاطر السوق ما يلي:

#### الحدود المعدلة

- إرشادات إضافية حول عناصر سجل التداول (سجل الأصول المتداولة).
- الحد من اللجوء إلى المراجعة Arbitrage (للتفاف على الحدود الرقابية لكفاية رأس المال)، من خلال وضع قيود صارمة على حركة سجل التداول والسجل المصرفي (سجل الأصول غير المتداولة في ميزانية البنك).
- تعزيز الصلاحيات الإشرافية ومتطلبات عرض التقارير.

### أسلوب النماذج الداخلية المعدلة

- **تقدير المخاطر على نحو متسق ودقيق:** ضمن أسلوب النماذج الداخلية المعدلة تستبدل كل من القيمة المعرضة للمخاطر VaR، والقيمة المعرضة للمخاطر مع الخضوع للإجهاد، بقياس العجز المتوقع (Expected Shortfall- ES).

#### توضيح العجز المتوقع (ES) or Average Value at Risk (AVaR) Expected Shortfall:

من الواضح أن حساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم سوى حد أعلى، وحداً أدنى للخسارة. أما العجز المتوقع (Expected Shortfall (ES) فيقدم المتوسط Average المتوقع للخسائر في محفظة الأوراق المالية خلال نفس الفترة الزمنية التي تحسب خلالها القيمة المعرضة للمخاطر. لذا، من ضمن المصطلحات العلمية (بالانجليزية) للعجز المتوقع نجد مصطلح **Average Value at Risk (AVaR)**، أي متوسط القيمة المعرضة للمخاطر.

- **إدخال المزيد من التفصيل في الموافقة على النماذج الداخلية لحساب المخاطر:** فبينما كانت السلطة الرقابية تقوم بالموافقة/أو عدم الموافقة على النماذج الداخلية على مستوى البنك ككل، أصبح يمكنها، في ظل التعديل، الموافقة/أو عدم الموافقة على النموذج الداخلي لنشاط مصرفي معين. ويسهل ذلك على الرقابة اتخاذ قرارات صائبة وتفصيلية بشأن النماذج الداخلية.

- **وضع قيود على آثار التحوط وتنويع المحفظة Hedging and Portfolio Diversification**

- **تطبيق قيود على عمليات نقل المخاطر الداخلية المتعلقة بحقوق الملكية ومخاطر أسعار الفائدة بين السجل المصرفي وسجل التداول**

### الأسلوب القياسي المعدل Standardized Approach

- تم إدخال تحسينات على كل من أسلوب النماذج الداخلية والنماذج القياسية (وتسمى أيضاً النماذج الموحدة) بهدف تحقيق مقاربة أفضل بينهما.

ويضم الأسلوب القياسي المعدل العناصر الثلاثة التالية:

- **الطريقة القائمة على الحساسية تجاه مخاطر "دلتا delta" و"فيغا vega" ومخاطر "الانحناء Curvature"** وهي تمثل أهم عنصر في الأسلوب القياسي المنقح لحساب مخاطر السوق.

- دلتا Delta هي القياسات الرئيسية للمخاطر التي يستخدمها المتداولون في الخيارات، حيث تقيس Delta الدرجة التي يتعرض لها الخيار للتحركات الضئيلة في سعر الأصل القائم عليه الخيار.  
- فيغا Vega هي مقياس حساسية سعر الخيار للتقلب Volatility في سعر الأصل القائم عليه الخيار.  
- خطر الانحناء Curvature يُعرف بأنه أسوأ سيناريوهات الإجهاد، حيث يتحرك عامل المخاطرة بمقدار وزن المخاطرة نفسها.



● **توحيد أعباء مخاطر التخلف عن السداد *Standardized Default Risk Charge*:** حيث تم معايرة هذه الأعباء على نحو يحقق المقاربة بينها وبين أعباء المخاطر المماثلة في كل من سجل البنك و سجل التداول.

● **إضافة المخاطر المتبقية *Residual Risk*:** وهي أي مخاطر أخرى تتجاوز ما تكشف عنه الطريقة القائمة على الحساسية تجاه مخاطر *دلتا* ومخاطر *فيغا* ومخاطر *الانحناء*، أو *مخاطر التخلف عن السداد*. وقد تضمن الأسلوب القياسي المعدل معالجة رأس المال المعرض لهذه المخاطر المتبقية، والمترتبة غالباً عن أدوات مالية أكثر تقدماً وتعقيداً مما يمكن أن تكشف عنه الطريقتين سابقتين الذكر.

النتائج التجريبية للتأثير الكمي للتطبيق: استناداً إلى البيانات المقدمة من البنوك اعتباراً من نهاية يونيو 2015، فإنه من المرجح أن يؤدي معيار رأس المال المعدل لمخاطر السوق، إلى زيادة تقريبية بنسبة 22% في إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق (بما في ذلك التوريق وغير التوريق) مقارنة بالإطار الحالي المعمول به لمخاطر السوق.

#### الأدوات غير المرتبطة بالتوريق

استناداً إلى عينة من 44 مصرفاً قدمت بيانات موثوقة بنهاية ديسمبر 2014، وجد أن التغيير في إجمالي أعباء رأس المال لمخاطر السوق للأدوات غير المرتبطة بالتوريق يعادل، في المتوسط، نسبة 4.7% من إجمالي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في "بازل 3" ( أي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال مقابل مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق مجتمعة).

#### الأدوات المرتبطة بالتوريق

في الإطار المعدل لمخاطر السوق تكون أعباء رأس المال لمخاطر أدوات التوريق\* (باستثناء محافظ التداول القائمة على الارتباط *Correlation Trading Portfolio*) أعلى في المتوسط بمعدل 22% من إجمالي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال حسب الإطار المعمول به حالياً.

\* يقاس معامل الارتباط الفارق بين قيم أحد المتغيرات وقيم أخرى، حيث يبحث المتداولون في السوق عن أزواج الأدوات المالية التي تملك أسعارها إلى التحرك معاً.

## مقررات بازل الرابعة (بازل 4)

عملاً على زيادة كفاءة الأطر الرقابية لرأس المال، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في ديسمبر 2017، مجموعة من الإصلاحات المقترحة للإطار التنظيمي للمقررات الثالثة لبازل، بغية تحقيق الاتساق وتيسير المقارنة بين طرق حساب كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية، ضمن ما أصبح يسمى بـ "بازل 4"، حيث سيتم في هذا الإطار المستحدث التعديل بشكل أساسي في أساليب حساب رأس المال مقابل جميع أنواع المخاطر.

وتهدف مراجعات الإطار التنظيمي في "بازل 4" إلى المساعدة في استعادة المصدقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال: تعزيز متانة وحساسية الأسلوب القياسي (الموحد) لحساب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسهل مقارنة نسب رؤوس أموال البنوك؛ ووضع قيود على استخدام أساليب النماذج الداخلية؛ وتحقيق التكامل بين نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر والحدود النهائية لنسبة الرفع المالي والحد الأدنى المعدل لكفاية رأس المال.

وضمن هذا الإطار، توصي التعديلات بالأقل نتيجة حساب الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام النماذج الداخلية عن 72.5% من نتيجة الحساب باستخدام النماذج القياسية، حيث يُعرّف هذا الحد بـ "الحد الأدنى لنتيجة الحساب Output Floor". كما أنه، كما أنه على الجانب المقابل، عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر استناداً إلى النماذج الداخلية، يجب ألا تقل المدخلات عن مستويات دنيا معينة، تسمى "الحد الأدنى للمدخلات".

وسيتم النظر في هذا الإطار من قبل المشرعين على مستوى الاتحاد الأوروبي، واتخاذ قرار بشأن استخدام عدد محدد من أساليب الحسابات البديلة المسموح بها بموجب اقتراحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، بما يسمى بـ "الخيارات الخاضعة لتقدير السلطات الوطنية National Options and Discretions". مثال ذلك، إمكانية المفاضلة عند حساب المخاطر التشغيلية بين الاقتداء فقط بعائدات البنك، أو أن تراعي كذلك الخسائر التي يكون قد تعرض لها البنك.





وسوف يدخل هذا الإطار الرقابي المعدل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2022 بالنسبة للتعديلات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى إطار العمل المنقح لمخاطر السوق الذي تم نشره في عام 2016، وتم عرضه في الفصل السابق من هذه الدراسة. والاستثناء الوحيد في تاريخ التنفيذ الكامل هو الحد الأدنى لنتيجة الحساب Output Floor البالغ 72.5%، والذي سيتم فرض الإلتزام به على مراحل بدءاً من 50% في عام 2022، ثم بزيادة سنوية قدرها 5% حتى 70% عام 2022، وصولاً إلى 72.5% في عام 2027.

وقبل ربط التنفيذ النهائي لهذه القواعد الإشرافية في قانون ملزم، سيتم الاقتداء بنتائج دراسات الآثار الكمية Quantitative Impact Studies المتعلقة بمتطلبات "بازل 4"، حيث سيطلب من البنوك المشاركة مع لجنة بازل للرقابة المصرفية في الجهود التحضيرية، بتقديم هذه النتائج إلى السلطات الرقابية.

ولا يمكن التنبؤ بصورة تامة بتأثير هذا الإطار المعدل عندما يدخل حيز التنفيذ، حيث لا يمكن التنبؤ الدقيق بما ستؤول إليه ظروف الأسواق المالية العالمية وتطور أسعار الأصول أو حالات التخلف عن السداد، ومستوى المبادرات الإستراتيجية للبنوك، وسلامة سياسات وإجراءات وطرق إدارة البنوك للمخاطر. ومن المنتظر قيام الكثير من البنوك بالتعديل في مكونات ميزانياتها خلال السنوات التسع المقبلة، حيث يُتوقع أن تسعى إلى زيادة توليد رأسمالها وزيادة الاحتفاظ به لدعم أصولها المرجحة بالمخاطر.

#### الأركان الأساسية للمقررات الرابعة لبازل

#### 1. أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان - Internal Ratings

Based Approaches- IRB: إلغاء خيار استخدام أسلوب التقييم الداخلي المتقدم Advanced IRB لفئات الأصول التي لا يمكن استخدامها في نماذج محكمة وشديدة التحفظ. وتنطبق هذه القيود على:

• المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم: التي تتجاوز إيراداتها 500 مليون يورو: حيث

يوصي بأن تستخدم فيها أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي

Foundation IRB أو أسلوب الحساب القياسي Standardized approach فقط.

• البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي

الأساسي Foundation IRB أو أسلوب الحساب القياسي Standardized Approach فقط.

• الأسهم: أسلوب الحساب القياسي فقط.

• الإقراض المتخصص فقط: يمكن أن يطبق فيه أسلوب التقييم الداخلي المتقدم  
Advanced IRB.

بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض حد أدنى للمدخلات على أسلوب التقييم الداخلي المتقدم  
Advanced IRB أو الأساسي Foundation IRB على النحو التالي:

• احتمال التخلف عن السداد (PD) Probability of Default: خمس نقاط أساس،  
باستثناء ما يتم إقراره من القروض المتجددة المقدمة للأفراد Retail Qualifying  
Revolving Exposure (QRRE) والتي يحسب لها عشر نقاط أساس.

• الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد (LGD) Loss Given Default: من 25%  
إلى 50% للقروض غير المكفول بضمان اعتماداً على سمات القرض، و0% إلى 15%  
للقروض المكفول بضمان اعتماداً على سمات القرض.

• إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة (EAD) Exposure at Default: تحسب على النحو  
التالي:

= [مجموع الائتمان في الميزانية العمومية + 50% من الائتمان ضمن البنود خارج  
الميزانية العمومية\*عامل تحويل الائتمان (Credit Conversion Factor)].

وذلك في إطار أسلوب الحساب القياسي Standardized Approach. ويذكر أن عامل  
التحويل الائتماني يحوّل الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح بالمخاطر.  
كما أوصت اللجنة بتعديلات لقيم المتغيرات في أسلوب التقييم الداخلي الأساسي  
Foundation IRB.

2. الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان Standardized Approach for Credit Risk  
تهدف اللوائح إلى تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بالمخاطر  
الائتمانية.

• البنوك: تستند أوزان المخاطر إلى التصنيف الخارجي الذي يتراوح بين 20% و150%.  
أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير  
المصنفة، فيوصي بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 20% إلى 150%، اعتماداً على فئات  
المخاطر.



- السندات المكفولة بضمان: تم إدخال نظام قائم بذاته يعتمد على التصنيف الخارجي، بأوزان مخاطر تتراوح بين 10% و100%.
- المؤسسات: أوزان المخاطر تعتمد على التصنيف الخارجي وتتراوح بين 10% و100%. أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير المصنفة، فيوصي بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 65% إلى 100%، اعتماداً على الترتيب الجديد لفئات المخاطر. وبالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فهي تعد فئة منفصلة ويتم فيها تطبيق وزن 85% للمخاطر.
- تمويل المشاريع: إذا كان هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة باعتبارات أو مشاكل معينة، سوف يتم تطبيق الأوزان المذكورة أعلاه والخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك. وخلاف ذلك، فإن الوزن المرتبط بطبيعة الخطر سوف يعتمد على مرحلة المشروع، ويبلغ 130% لمرحلة ما قبل التشغيل، و100% في مرحلة التشغيل. أما إذا كان المشروع عالي النوعية فيكتفي بتطبيق 80% كوزن ترجيحي للمخاطر.
- تمويل البضائع والسلع: هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة بجوانب أو مشاكل معينة، تطبق الأوزان سالفه الذكر الخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك. وخلاف ذلك، يتم تطبيق وزن ترجيحي بنسبة 100%.
- القروض السكنية للأفراد: بالنسبة لهذه القروض، ثمة تصنيف إضافي للمخاطر في حالة الاعتماد على التدفقات المالية من العقار (مثل شراء عقار لتأجيره). وعلى وجه العموم، يتحدد الوزن الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة الاصل Loan to Value Ratio - LTV. وبالنسبة للقروض السكنية غير المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 20% إلى 70%. أما بالنسبة للقروض السكنية المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 30% إلى 105%.
- قروض العقار التجاري: يتحدد الوزن الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة العقار (LTV) ويتراوح من 60% إلى 150%.
- الديون الثانوية وحقوق الملكية: يتم تحديد وزن المخاطر على أساس نوع القرض ويتراوح بين 100% و 400%.

• الالتزامات خارج الميزانية العمومية: يتم منح الالتزامات القابلة للإلغاء بدون قيد أو شرط معامل تحويل ائتماني Credit Conversion Factor - CCF إيجابي بنسبة 10% (ويذكر أن عامل التحويل الائتماني يحول الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح بالمخاطر). أما الالتزامات الأخرى فيطبق عليها معامل تحويل ائتماني يتراوح من 20% إلى 100% اعتماداً على نوع الالتزام.

**3. إطار تعديل التقييم الائتماني Credit Valuation Adjustment - CVA:** تلغي اللوائح أساليب الحساب المبنية على النماذج الداخلية وتوصي بتطبيق الحساب القائم على الأسلوب القياسي Standardized أو الأسلوب الأساسي Basic. كما أنه يُسمح للشركات التي لديها ما يصل إلى 100 مليار يورو في مشتقات غير خاضعة لمنظومة مقاصة مركزية بحساب رسوم تعديل التقييم الائتماني كنسبة من القيمة المحسوبة لمخاطر الطرف المقابل.

**4. المخاطر التشغيلية:** توصي اللوائح بإبطال العمل بجميع الأساليب الحالية وتطلب بدلاً من ذلك أسلوباً موحداً وحساساً للمخاطر، محسوباً باستخدام مزيج من دخل البنك وخسائره التاريخية.

**5. نسبة الرفع المالي:** إدخال عامل موازن Buffer للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية Global Systemically Important Banks- G-SIB. ويتعين تغطية هذا المعادل استثناءً من رأس المال الأساسي Tier 1، وهو ما يعادل 50% من المتطلبات المرجحة بالمخاطر لامتناس خسارة العالمية للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية.

**6. الحد الأدنى للنتائج Output Floor:**

تتضمن اللوائح إبطال العمل بالحد الأدنى لاتفاقية "بازل 1" وأن تحسب الأصول المرجحة بالمخاطر RWAs على أساس اختيار النسبة الأعلى بين الأساليب المعتمدة من جانب، و72.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام الأسلوب القياسي (الموحد) فقط من جانب آخر.

ويشمل الأسلوب القياسي مخاطر الائتمان، ومخاطر الائتمان للطرف المقابل، و إطار تعديل التقييم الائتماني والتوريق ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

يطلب من جميع البنوك أيضاً الإفصاح عن الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسب رأس المال الخاصة بها على أساسين: أحدهما مع عدم مراعاة الحد الأدنى لنتيجة الحساب Output Floor، والآخر مع مراعاة هذا الحد، بالإضافة إلى المزيد من المعلومات التفصيلية.



## ملخص

لتعليمات متطلبات كفاية رأس المال  
الصادرة عن هيئة أسواق المال  
فهي فبراير 2019 بدولة الكويت  
إلى المؤسسات الخاضعة لإشرافها



## مدخل

اختصت تعليمات متطلبات كفاية رأس المال الصادرة عن هيئة أسواق المال في فبراير 2019 بدولة الكويت إلى المؤسسات الخاضعة لإشرافها، بتحديد مجموع رأس المال اللازم لتغطية الأبواب التالية من المخاطر: مخاطر السوق؛ مخاطر التشغيل؛ مخاطر الاستثمار؛ مخاطر الائتمان؛ المخاطر الائتمانية للطرف المقابل؛ مخاطر اكتتاب الأوراق المالية؛ مخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية؛ ومتطلبات رأس المال بناء على درجة المخاطر للأصول المدارة والبنية الأساسية للأسواق المالية والانكشافات الأخرى.

وعلى تلك المؤسسات مراعاة أن يتجاوز رأسمالها الرقابي متطلبات رأس المال الرقابي المؤهل بناء على درجة هذه المخاطر. وتُعطى من هذه المتطلبات الأنشطة التالية: أ. تقويم الأصول؛ ب. تقديم الاستشارات/ تقييم الأدوات المالية؛ ت. وكالة التصنيف الائتماني؛ ث. مراقبة الاستثمار.

ووفقاً لتعليمات الهيئة سيتم التحوط لمجابهة كل أنواع المخاطر، سواء مخاطر أسعار الفائدة وأدوات الملكية، أو مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع عقود الخيار، وصولاً إلى المخاطر المحددة والتي سيتم السماح فيها بإجراء مقاصة بين المراكز الطويلة والقصيرة، وذلك للمراكز ذات الإصدارات المتماثلة. وتعتبر الأدوات المالية متماثلة عندما تكون الجهة المصدرة لها واحدة.

## أولاً- متطلبات رأس المال الرقابي

### رأس المال الرقابي المؤهل

يتكون رأس المال الرقابي المؤهل من مجموع البنود التالية: أ. حقوق الساهمين Common Equity Tier 1 ("CET 1")؛ ب. رأس المال الإضافي في Additional Tier 1 ("AT1")؛ ج. رأس المال المساند Tier 2 ("T2")؛ إضافة إلى أدوات رأس المال المصدرة من قبل الشركات التابعة والموحدة في القوائم المالية للمؤسسة المرخصة، والتي تمتلكها أطراف أخرى (حقوق الأقلية). ويجب الاحتفاظ برأس مال تنظيمي مؤهل يتجاوز متطلبات رأس المال بناءً على المخاطر؛ وفقاً لما يلي (حيثما ينطبق ذلك):

- 80% من رأس المال الأساسي، (الشريحة الأولى: CET1+AT1) في حال إصدار الشخص لرأس المال المساند (الشريحة الثانية T2).
- 60% من حقوق الساهمين CET1؛ أو في حال إصدار المؤسسة لرأس مال إضافي (AT1) و/أو رأس مال مساند T2.





### ضوابط إدراج أداة مالية ضمن حقوق المساهمين:

1. أن تعتبر الأولوية الأقل في التوزيعات المستحقة في حال تصفية الشركة.
2. أن يكون لها الحق في المطالبة بالأصول المتبقية بما يتناسب مع نسبة مشاركتها في رأس المال، بعد سداد جميع الديون ذات الأولوية في التصفية.
3. أن تظل قيمتها الأصلية دائمة ولا يملك دفعها إلا في حالة التصفية، بغض النظر عن اتفاقية إعادة الشراء.
4. تدفع توزيعات الأرباح من بنود قابلة للتوزيع، بما في ذلك الأرباح المحتفظ بها.
5. ألا تكون التوزيعات إلزامية بأي حال من الأحوال، وبالتالي فإن عدم دفع التوزيعات لا يعتبر حالة تعثر.
6. تدفع التوزيعات فقط بعد تسديد جميع الالتزامات التعاقدية والقانونية ودفع ما يستحق عليها لأدوات رأس المال ذات الأولوية.
7. تعتبر القيمة المدفوعة من ضمن رأس المال، أي أنها ليست التزامات لأغراض التصفية في حالة الإفلاس.

### ضوابط شطب أدوات مالية

في حالة اللجوء إلى شطب أدوات مالية لعدم جدوى الاستثمار، فرضت التعليمات، وبهدف امتصاص الخسائر، تعويض حملة هذه الأدوات المالية بأسهم عادية بشكل فوري، ويتعين على المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة التأكد من وجود جميع الموافقات والتصاريح اللازمة التي تمكنها من إصدار العدد اللازم من الأسهم، عندما يتطلب الأمر تعويض حملة هذه الأدوات. وتعد هذه التعليمات الجديدة من الجوانب الإيجابية في إطار المحافظة على مصالح المساهمين.

### ومن أهم الضوابط لشطب أو تحويل الأدوات المالية:

1. صدور قرار بضخ أموال في رأس المال أو أي دعم مماثل من قبل القطاع العام، والتي من دونها تصبح المؤسسة المرخص لها في مرحلة عدم جدوى الاستثمار.
2. قرار من الهيئة للمؤسسة الخاضعة لرقابتها بشطب أو تحويل الأدوات، استناداً إلى عدم جدوى الاستثمار في امتلاكها.
3. عند وقوع الأحداث المحددة بالشطب أو التحويل، يجب إصدار الأسهم الجديدة لحملة هذه الأدوات قبل زيادة رأس المال.

### استثمار المؤسسة (الخاضعة لرقابة الهيئة) في أسهم المؤسسة

فرضت المعايير الجديدة استقطاع جميع استثمارات المؤسسة في أسهمها، سواء المحتفظ بها بطريقة مباشرة او غير مباشرة عند احتساب حقوق المساهمين، بشرط:

- أن تُقرَّها المعايير المحاسبية ذات العلاقة، بالإضافة إلى انه يجب استقطاع أي التزام تعاقدى على المؤسسة لشراء أسهمها عند احتساب حقوق المساهمين. وتطبق هذه المعالجة بغض النظر عن تصنيف الانكشاف.

- إن تأخذ المؤسسة في الاعتبار، استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية لاستقطاع أي انكشاف يخص أسهم المؤسسة في مؤشرات الأوراق المالية من إجمالي المراكز الطويلة الناتجة عن الاستثمار في نفس المؤشر.

فرضت الهيئة أيضاً ضمن معايير كفاية رأس المال العمل بنظام الاستقطاع الكامل للاستثمارات المتبادلة في رؤوس الأموال التي تتم بهدف تضخيم رؤوس أموال المؤسسة، حيث يتعين على المؤسسة استقطاع هذه الاستثمارات من رأس المال.

### ثانياً - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وتشمل المخاطر الخاضعة لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق ما يلي:

أ. مخاطر أسعار الفائدة: تنطبق على جميع المراكز المالية ذات الحساسية لأسعار الفائدة في الميزانية العمومية

ب. مخاطر أدوات حقوق الملكية: تنطبق على جميع مراكز حقوق الملكية المصنفة وفقاً لمتطلبات المعيار كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ج. مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية: تنطبق على صافي المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية والذهب للشخص المرخص على أساس مجمع.

د. مخاطر أسعار السلع.

هـ. مخاطر عقود الخيار.

رأس المال لتغطية مخاطر السوق = مجموع متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق

\* 1.875



## أ - مخاطر أسعار الفائدة

أ. السندات

ب. سندات الدين غير المضمونة

ج. شهادات الإيداع

د. أذون الخزانة

هـ. أوراق مالية ذات سعر الفائدة العائم

و. المشتقات المالية.

رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أسعار الفائدة = مجموع رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة والمخاطر العامة.

### المخاطر المحددة

تشمل المخاطر المحددة جميع المراكز المتعلقة بأسعار الفائدة للأدوات المالية المسجلة داخل الميزانية أو خارجها، ويسمح بإجراء مقاصة بين المراكز الطويلة والقصيرة للمراكز ذات الإصدارات المتماثلة.

فئات أدوات الدين	درجات الجدارة الائتمانية	الفترة حتى الاستحقاق	نسبة متطلبات رأس المال %
1) أدوات الدين الحكومية	تشمل الإصدارات المقومة والممولة بالعملة المحلية	لا ينطبق	0.0
		سنة أشهر أو أقل	0.25
		من 6 إلى 24 شهراً	1.00
		أكثر من 24 شهراً	1.60
		لا ينطبق	12
2) أدوات الدين المضمونة بالكامل من مؤسسات القطاع العام (المؤهلة)	2 و 3	سنة أشهر أو أقل	0.25
		من 6 إلى 24 شهراً	1.00
		أكثر من 24 شهراً	1.60
3) أدوات دين أخرى وأي أدوات دين لا تمتلك تصنيف ائتماني		لا ينطبق	12

يقصد بفترة الشهر، الواردة في هذا الجدول والجداول الأخرى الواردة في هذه التعليمات، ثلاثون يوماً.

المخاطر العامة

متطلبات رأس المال % بناء على المخاطر %	الفترة الزمنية المتبقية
0.00	حتى شهر واحد
0.20	أكثر من شهر إلى 3 أشهر
0.40	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر
0.70	أكثر من 6 أشهر إلى سنة واحدة
1.25	أكثر من سنة إلى 1.9 سنة
1.75	أكثر من 1.9 سنة إلى 2.8 سنة
2.25	أكثر من 2.8 سنة إلى 3.6 سنة
2.75	أكثر من 3.6 سنة إلى 4.3 سنة
3.25	أكثر من 4.3 سنة إلى 5.7 سنة
3.75	أكثر من 5.7 سنة إلى 7.3 سنة
4.50	أكثر من 7.3 سنة إلى 9.3 سنة
5.25	أكثر من 9.3 سنة إلى 10.6 سنة
6.00	أكثر من 10.6 سنة إلى 12 سنة
8.00	أكثر من 12 سنة إلى 20 سنة
12.50	أكثر من 20 سنة

تتطبق مخاطر السوق العامة على المراكز المحددة بأسعار الفائدة الواردة ضمن الميزانية العمومية أو خارجها. ويشمل ذلك متطلبات رأس مال بالصافي على مراكز عقود الخيار عند استخدام المؤسسة طريقة (Delta Plus).

ويتعين على المؤسسة إنشاء سُلّم استحقاق منفصل لكل عملة يكون لها فيها مبلغ مقابل لـ 30,000 دينار كويتي أو أكثر. كما يجب أن تحتسب متطلبات رأس المال لكل عملة على حدة. ولا يسمح بالمقاصة بين العملات المختلفة للمبالغ التي تساوي أو تزيد عن 30,000 دينار كويتي.



ويجب أن توزع الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت وفقاً للفترة الزمنية المتبقية من فترة الاستحقاق والأدوات المالية ذات سعر الفائدة المتغير، وفقاً للفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير المقبل.

ومن ثم، تصنف وتجمع المراكز حسب الفترة الزمنية المتبقية، ثم يتم ضرب مجموع كل منها في نسبة متطلبات رأس المال الخاصة بالفئة.

وإمعاناً في تغطية كل المخاطر شملت معايير كفاية رأس المال إرساء نظام لقياس جميع المشتقات المالية لأسعار الفائدة والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، التي تتأثر بتغيرات أسعار الفوائد، ومنها على سبيل المثال اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة والعقود الآجلة الأخرى، وعقود المستقبلات للسندات، وعقود مبادلة أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة والمراكز الآجلة للعملات.

ويجب أن تكون معاملة الأدوات كمزيج من مركز طويل ومركز قصير في القيمة الاسمية للورقة المالية الحكومية، ويكون استحقاق العقود المستقبلية أو اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة هي الفترة المتبقية لحين التسليم أو تنفيذ العقد. ويمكن إجراء مقابلة كاملة (Fully Offset) بين المراكز المتطابقة في المستقبلات أو العقود الآجلة وأدواتها المرجعية وبالتالي استثنائها من الاحتساب.

### ب - مخاطر أدوات حقوق الملكية

تتمثل هذه المخاطر في الاستثمار في الأدوات المالية التالية، على سبيل المثال:

أ. الأسهم العادية؛

ب. الأوراق المالية القابلة للتحويل والتي يمكن معاملتها كأدوات حقوق الملكية؛

ج. إيصالات الإيداع (يتعين تحويل هذه الإيصالات إلى أسهم وتصنيفها في الدولة نفسها التي صدرت منها هذه الأسهم)؛

د. أي أدوات أخرى لها مواصفات حقوق الملكية أو تعتقد المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة أنها تحمل مخاطرها؛

هـ. المشتقات المالية لأدوات حقوق الملكية أو للأدوات المذكورة أعلاه.

ومن أجل احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أدوات حقوق الملكية، يجب تحويل مبلغ الاستثمار إلى الدينار الكويتي على أساس أسعار الصرف الفورية باستخدام متوسط الأسعار السارية في السوق.

يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أدوات حقوق الملكية مجموع ما يلي:

1. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة بنسبة 8% محسوبا لكل بلد على حدة.
2. رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة بنسبة 8% محسوبا لكل بلد على حدة.

### ج - مخاطر سعر الصرف

تطبق متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف، على مخاطر أسعار الصرف المتعلقة بكافة المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة.

ومن أجل احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أسعار الصرف، يجب تحويل صافي مركز كل عملة أجنبية ومركز الذهب إلى الدينار الكويتي - وذلك على أساس الأسعار الفورية باستخدام متوسط أسعار الصرف في السوق.

يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف 8% من مجموع ما يلي:

أ. صافي المراكز المفتوحة الطويلة أو صافي المراكز المفتوحة القصيرة، أيهما أكبر (بالقيمة المطلقة).

ب. صافي المركز المفتوح في الذهب، إن كان مركزاً طويلاً أو مركزاً قصيراً، وبغض النظر عن الإشارة (بالقيمة المطلقة).

ويحدد صافي المركز المفتوح في كل عملة و في الذهب بمجموع ما يلي:

أ. صافي المركز الفوري؛

ب. صافي المركز الآجل؛

ج. الكفالات (والأدوات المشابهة) والتي من المؤكد طلب تسييلها ومن المتوقع أن تكون غير قابلة للاسترداد؛

د. صافي الإيرادات والمصروفات المستقبلية التي لم تستحق بعد ولكن تم التحوط تجاهها بالكامل؛

هـ. صافي معادل التغير (Delta) في إجمالي عقود الخيار بالعملة الأجنبية.



#### د - مخاطر أسعار السلع

يغطي رأس المال اللازم لتغطية أسعار السلع مخاطر السوق المتعلقة بالاحتفاظ بالسلع أو الدخول في مراكز في السلع بما فيها المعادن النفيسة (باستثناء الذهب) وعقود الخيار للسلع.

يحتسب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أسعار السلع وفقاً لما يلي:

● يتم تحويل جميع المراكز المفتوحة في كل سلعة على أساس الأسعار الفورية إلى الدينار الكويتي، ثم يتم إجراء مقابلة بين المراكز الطويلة أو القصيرة للوصول إلى صافي المركز لكل سلعة.

● يمنع إجراء مقابلة بين مراكز السلع المختلفة.

● تحول عقود المشتقات المتعلقة بالسلع إلى مراكز سلعية اسمية Notional.

● يمثل رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السلعية مجموع ما يلي:

- 15.1% من صافي المركز المفتوح لكل سلعة.

- 3.2% من إجمالي مركز كل سلعة (المركز الطويل مضافاً إليه القيمة المطلقة للمركز المكشوف في كل سلعة).

#### هـ - مخاطر عقود الخيار

● ينطبق رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار على عقود الخيار ومراكز التحوط المحددة بالأدوات المالية المرجعية Underlying Instruments وعقود الخيار المتعلقة بالسلع أو المؤشرات أو النقد أو العقود الآجلة.

● في حالة إنشاء عقود الخيار Writing Options تستخدم طريقة Delta-plus، وتقوم هذه الطريقة على معاملات الحساسية المرتبطة بالخيارات لقياس متطلبات رأس المال الخاص بمخاطرة الخيار. ووفقاً لهذه الطريقة تكون المراكز المعادلة لمعامل دلتا (Equivalent Delta) لكل عقد خيار جزءاً من احتساب مخاطر السوق.

● عند احتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر عقود الخيار، فإنه في حالة الخيارات التي يتم شراؤها Purchasing Options يمكن استخدام الطريقة المبسطة التالية:

المعالجة	المركز
متطلبات رأس المال: مجموع متطلبات رأس المال X القيمة السوقية للأداة المالية مقابل المخاطر (المحددة والعامّة) المحددة بالأداة المالية المرجعية، مطروحا منه المردود الاقتصادي من تنفيذ العقد (In the Money) إن وجد، أو اعتبار مقداره "صفر".	شراء الأداة المالية المرجعية مع شراء خيار بيع أو بيع الأداة المالية على المكشوف مع شراء خيار شراء.
متطلبات رأس المال هي القيمة الأقل بين: أ. القيمة السوقية للأداة المالية المرجعية X نسبة متطلبات رأس المال (المحددة والعامّة) للأداة المالية المرجعية، أو ب. القيمة السوقية لعقد الخيار	شراء خيار شراء، أو شراء خيار بيع

المركز المرجح بدلتا = القيمة السوقية للأداة أو السلعة الأساسية X الدلتا

### ثالثاً- مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر التي قد تنشأ عنها خسائر نتيجة لفشل و/أو عدم كفاية الأنظمة، أو العمليات، أو الموظفين، أو نتيجة لأحداث خارجية.

أ. يجب احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل لكل نشاط من أنشطة العمل من خلال ضرب إجمالي الدخل السنوي في نسبة ثابتة لخط العمل، تدعى معامل بيتا.

معامل بيتا	أنشطة الأعمال
12%	الوساطة
18%	الاستثمار/المتاجرة
12%	المحافظ الاستثمارية، أنشطة الاستثمار الجماعي، وإدارة أصول العملاء
15%	التمويل
18%	الدفعات والتسويات، المقاصة، وصنع السوق
15%	أمين الحفظ
24%	أي أنشطة أخرى

ب. يحتسب إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل من خلال ضرب المتوسط الحسابي لمتطلبات رأس المال لخطوط الأعمال لآخر 3 سنوات بالمضاعف 1.875.





ج. ويمكن المقابلة Offsetting بين متطلبات رأس المال السالبة (الناتجة عن إجمالي الدخل السلبي) ومتطلبات رأس المال الموجبة (الناتجة عن إجمالي الدخل الإيجابي) في أنشطة العمل الأخرى.

#### رابعاً - مخاطر الاستثمار

● ينطبق هذا القسم على الاستثمارات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر Fair Value through Other Comprehensive Income (FVOCI) وفقاً لمتطلبات IFRS 9 لمتطلبات رأس المال بنسبة 15%.

● معالجة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية:

- في حالة صناديق الاستثمار المعلومة المكونات: يتم احتساب متطلبات رأس المال وفقاً لطبيعة كل استثمار (سندات، أسهم، الخ..).

- في حالة صناديق الاستثمار غير معلومة المكونات: تخضع جميع الاستثمارات في الصندوق الاستثماري لمتطلبات رأس المال بنسبة 60%.

● تخضع الاستثمارات في العقارات لمتطلبات رأس مال بنسبة 15%، أما الاستثمارات في الأسهم الأخرى غير المدرجة والاستثمارات الأخرى الواردة في هذه التعليمات، فتخضع لمتطلبات رأس مال بنسبة 30%.

#### خامساً - مخاطر الائتمان

##### الانكشافات داخل الميزانية العمومية

يتعين قياس رأس المال اللازم لمختلف فئات الإنكشافات داخل الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية وفقاً للتصنيفات المحددة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

أنواع الانكشافات ورأس المال المطلوب بناء على المخاطر:

أ. المطالبات على الدول.

ب. المطالبات على مؤسسات القطاع العام.

ج. المطالبات على البنوك.

د. المطالبات على المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة.

هـ. المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية (Central Counterparty)

و. بنود نقدية.

ز. انكشافات أخرى

● ويتعين تصنيف أي انكشاف آخر لا يتناسب مع التصنيفات المشار إليها أعلاه (مثل المطالبات الائتمانية على الأفراد) في قسم الانكشافات الأخرى والذي يخضع لمتطلبات رأس مال بنسبة 15%.

● متطلبات رأس المال للانكشافات الواردة داخل الميزانية العمومية: يتم احتساب متطلبات رأس المال لجميع المحافظ الواردة بناء على درجة الجودة الائتمانية.

● تخضع جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المؤسسة لتمويل المتاجرة في العقارات أو المتاجرة في الأسهم لمتطلبات رأس مال بنسبة 22.5%، وذلك بغض النظر عن التصنيف الائتماني للمقترض.

#### المطالبات على الدول

● تخضع المطالبات على الحكومة الكويتية لمتطلبات رأس مال بنسبة 0.00%.

● تخضع المطالبات المحددة بالدول الأخرى (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي) لمتطلبات رأس المال بناء على تصنيف الجودة الائتمانية للدول على النحو التالي:

درجات الجودة الائتمانية	1	2	3	4	5	6	غير مصنف
نسبة متطلبات رأس المال	0.0%	3%	7.5%	15%	15%	22.5%	15%

#### المطالبات على مؤسسات القطاع العام

● المطالبات على مؤسسات القطاع العام الكويتي وبالدينار الكويتي، يجب أن تعامل كمطالبات على الحكومة الكويتية وتخضع لمتطلبات رأس مال بنسبة 0.0%.

● تخضع المطالبات غير المكفولة، بالعملة الأجنبية، على مؤسسات القطاع العام الكويتي لمتطلبات رأس مال نسبته 3%.

- يجب أن تعامل المطالبات بالعملة المحلية والمحددة بمؤسسات القطاع العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمطالبات على تلك الدول إذا كان البنك المركزي أو مؤسسة النقد التابعة لها تتعامل معها. أما المطالبات بالعملة الأجنبية على تلك المؤسسات فتخضع لمطالبات رأس مال بنسبة 3%.
- تخضع المطالبات على مؤسسات القطاع العام الأجنبية لمطالبات رأس مال بدرجة واحدة أقل من دول هذه المؤسسات.
- تُعامل المطالبات على الشركات التجارية المملوكة لمؤسسات القطاع العام كمطالبات على الشركات. ويتم احتساب متطلبات رأس المال، بناء على تصنيف الجودة الائتمانية للشركات.

#### المطالبات على البنوك

- تخضع المطالبات على البنوك المرخصة، بما في ذلك فروعها الخارجية، لمطالبات رأس مال بدرجة أعلى من تلك المحددة على المطالبات على الحكومة الكويتية (متطلبات رأس مال بنسبة 3%).
- تخضع المطالبات على البنوك الأجنبية، بما في ذلك البنوك التابعة للبنوك الكويتية خارج الكويت، لمطالبات رأس مال، بناء على درجة الجودة الائتمانية لهذه للبنوك. ولا يجوز أن تكون متطلبات رأس المال المتعلقة بالمطالبات على بنك غير مصنف أقل من تلك المحددة على الدولة المؤسس فيها.

درجات الجودة الائتمانية	1	2	3	4	5	6	غير مصنف
نسبة متطلبات رأس المال	3%	7.5%	7.5%	15%	15%	22.5%	7.5%

#### المطالبات على الشركات

- تخضع المطالبات على الشركات لمطالبات رأس مال وفقاً لما يلي:

درجات الجودة الائتمانية	1	2	3	4	5	6	غير مصنف
نسبة متطلبات رأس المال	3%	7.5%	15%	15%	22.5%	22.5%	7.5%

- يجب ألا تقل نسبة متطلبات رأس المال لأي مطالبة على أي شركة غير مصنفة عن تلك النسبة المخصصة للدولة التي تم تأسيسها فيها.

● تعامل المطالبات على المؤسسات المالية بخلاف البنوك بما في ذلك شركات الاستثمار، معاملة المطالبات على الشركات.

● يمكن لهيئة أسواق المال زيادة متطلبات رأس المال الموضحة بالجدول أعلاه بالنسبة للمطالبات غير المصنفة.

المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية:

- يحدد مجموع متطلبات رأس المال للانكشافات المحددة بمخاطر الائتمان للطرف المقابل وفقاً لما يلي:

$$CCR \text{ charge} = \{(RC + ANet) - CA\} \times rw$$

حيث أن:

**RC (Replacement Cost)** = تكلفة الاستبدال

**Anet** = مبلغ يتم إضافته للانكشاف المستقبلي المحتمل حيث يتم احتسابه بالقيمة الإسمية مضروبة بالمعامل الإضافي - **Add on Factor**.

**CA** = قيمة الضمان أو التي تساوي صفر في حالة عدم وجود ضمانات مؤهلة للصفحة.

**rw** = متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان للطرف المقابل.

بنود النقد

تحدد متطلبات رأس المال للبنود النقدية بنسبة 0%، وتشمل البنود النقدية الآتي:

أ. أوراق النقد والمسكوكات المعدنية.

ب. جميع سبائك الذهب المحتفظ بها في خزائن البنوك أو لدى المؤسسات المالية الأخرى.

ج. الشيكات والحوالات والبنود الأخرى المسحوبة على المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة والقابلة للدفع فوراً.

د. جميع المبالغ المدينة الناشئة عن بيع الأوراق المالية عن المؤسسة، والتي تكون غير مسددة لغاية يوم العمل الخامس بعد تاريخ استحقاق التسوية.

هـ. جميع المبالغ المدينة الناشئة عن شراء الأوراق المالية نيابة عن المؤسسة، والتي تكون مستحقة حتى يوم العمل الخامس بعد تاريخ الاستحقاق.



## الإكتشافات خارج الميزانية العمومية:

### أ. احتساب متطلبات رأس المال

تحتسب متطلبات رأس المال لكل انكشاف خارج الميزانية العمومية، باستثناء المشتقات والأصول المدارة، بناءً على مبلغ الائتمان المعادل للانكشاف، ويتم بعد ذلك ضرب مبلغ الائتمان المعادل في نسبة متطلبات رأس المال للعميل الأصلي بنفس الطريقة المستخدمة في الانكشافات داخل الميزانية العمومية.

### ب. معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية العمومية.

يعرض الجدول التالي معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية باستثناء المشتقات والأصول المدارة.

البيان	معامل التحويل الائتماني (%)
الالتزامات التي تمثل الجزء غير المسحوب من أية ترتيبات ملزمة ضمن مدة الاستحقاق الأصلية البالغة سنة واحدة أو أقل.	20
الالتزامات التي تمثل الجزء غير المسحوب من أية ترتيبات ملزمة ضمن مدة الاستحقاق الأصلية التي تزيد على سنة واحدة.	50
التزامات أخرى: تشمل جميع الالتزامات أو الترتيبات التي لم تحدد فيما ورد أعلاه	100

### مخففات مخاطر الائتمان

تتضمن تعليمات الهيئة المتطلبات التفصيلية للاعتراف بمخففات مخاطر الائتمان واستخدامها على وجه التحديد، فضلاً عن أنواع مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل الهيئة (الضمانات المؤهلة، وعمليات التقاص، والكفالات)، وعملية احتساب متطلبات رأس المال المعدل للانكشافات بعد استخدام مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة.

وتعتبر أنواع الضمانات المالية التالية مؤهلة للاعتراف بها:

1. النقد في الحساب لدى البنك.

ب. الذهب.

ج. أدوات الدين المصدرة من قبل:

1. حكومة إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. مؤسسات القطاع العام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعملياتها المحلية.

3. الدول الأخرى ومؤسسات القطاع العام الأجنبية التي تُعامل كجهات سيادية في تلك الدول.

4. مؤسسات القطاع العام الأجنبية التي لا تُعامل كجهات سيادية في تلك الدول (بجانب تعادل هذه الدول في تصنيفها الائتماني أو أفضل حسب وكالات التصنيف الائتماني).

د. أدوات الدين المالية قصيرة الأجل المصدرة من بنوك، من الدرجة الاستثمارية.

هـ. أدوات الدين المالية غير المصنفة، وبشروط أهمها أن تكون مدرجة في بورصة معتمدة مصنفة كمدىونية رئيسية.

منهجية قياس الضمانات

● تحتسب متطلبات رأس المال للانكشافات المغطاة بضمانات، من خلال المعادلة التالية:

$$E^* = \max [0, \{E - C \times (1 - HC - HFX)\}]$$

حيث أن:

$E^*$  = الانكشاف الائتماني (أي قيمة الانكشاف بعد مخفضات مخاطر الائتمان)

$E$  = الانكشاف القائم بعد استقطاع المخصصات المحددة بالميزانية إن وجدت. وبالنسبة للانكشافات خارج الميزانية فإنه المبلغ الائتماني المعادل

$C$  = قيمة الضمانات قبل تخفيف المخاطر الائتمانية

$HC$  = الاستقطاع المناسب للضمان. (Haircut)

$HFX$  = الاستقطاع المناسب لعدم تطابق العملات بين الانكشاف والضمانات المحدد بنسبة 8%

● وعندما تتكون الضمانات من سلة من الأصول فإن الاستقطاعات (Haircuts) تكون:

$$HA = \sum a_i \times H_i$$

حيث أن:

$a_i$  = وزن الأصول في المجموعة

$H_i$  = الاستقطاع

حيث يحل الاستقطاع  $HA$  محل  $HC$  في المعادلة السابقة



- يتعين استخدام الاستقطاعات الرقابية القياسية لاحتساب الانكشافات المضمونة
- التعديلات المحددة بفترات الاحتفاظ المختلفة وعدم إعادة التقييم وتغطية الهامش بشكل يومي: إن إطار العمل بالنسبة لاستقطاعات الضمانات (Haircut) يميز بين صفقات إعادة الشراء وصفقات الأوراق المالية الأخرى (عقود المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي وقروض الهامش) والإقراض المضمون. وتعتمد الاستقطاعات المناسبة المطلوب استخدامها لكل نوع من أنواع هذه الصفقات، على عدد مرات إعادة تغطية الهامش، وإعادة التقييم، والحد الأدنى المفترض للاحتفاظ بنوع الصفقة.
- شروط عدم تطبيق الاستقطاع: حددت التعليمات عدة شروط لنسبة الاستقطاع 0.00% لصفقات إعادة الشراء.
- المعالجة الرأسمالية للتقاص داخل الميزانية العمومية: حددت التعليمات شروط احتساب صافي الانكشاف الائتماني مع الطرف المقابل والمعدل بأثر مخفضات المخاطر الائتمانية، بناء على اتفاقية تقاص للبنود داخل الميزانية العمومية.
- اتفاقيات التقاص الثنائية **Bilateral Netting**: يسمح للشخص المرخص بإجراء التقاص على الانكشافات الناتجة عن عقود أسعار الصرف والذهب وأسعار الفائدة مع نفس الطرف المقابل بشرط أن تكون خاضعة لاتفاقية تقاص ثنائية سارية المفعول. كما أن اتفاقية التقاص الثنائية لعقود المشتقات المالية يمكن أن تغطي نوعاً واحداً أو أنواعاً متعددة من العقود.
- المعالجة الرأسمالية للكفالات والشروط: تُعتمد الكفالة أو الكفالة المقابلة في حال التقيد بجميع الشروط التالية:
  - أ. أن تمثل مطالبة مباشرة على الكفيل؛
  - ب. أن يتم ربط الكفالة بشكل صريح ببعض أو بمجموعة من الانكشافات بحيث يتم تحديد مقدار الغطاء بشكل واضح وغير قابل للإلغاء؛
  - ج. عدم وجود أي شرط في عقد الكفالة يسمح للكفيل بإلغاء الغطاء الائتماني من طرف واحد؛
  - د. أن تكون الكفالة غير مشروطة؛
  - هـ. يجب ألا يكون لدى الدولة التي يقيم فيها الكفيل أو المسجل فيها أي إجراءات رقابية على صرف العملة؛

- و. عند التأكد من عدم تمكن الطرف المقابل من الوفاء بالتزاماته، فإنه يحق للمؤسسة الخاضعة للرقابة مطالبة الكفيل بأي أموال مستحقة؛
- ز. تعتبر الكفالة التزاماً صريحاً وموثقاً يتحمله الكفيل. ح. تغطي الكفالة جميع الدفعات المتوقع سدادها من قبل الملتزم.
- عند احتساب متطلبات رأس المال للانكشافات المغطاة بالكامل بالكفالات، يتعين استخدام نسبة متطلبات رأس المال للكفيل بدلاً من نسبة متطلبات رأس المال تجاه المقترض.
  - في الحالات التي يكون فيها المبلغ المكفول أقل من إجمالي مبلغ الانكشافات، يتقاسم الشخص المرخص له مع الكفيل الخسارة على أساس نسبي.
  - في الحالات التي يكون فيها الانكشاف مكفولاً من قبل دولة ما، فإن ذلك الانكشاف يعامل كمطالبة على هذه الدولة.
  - الكفلاء المؤهلون (الكفلاء المقابلون): يتم الاعتراف بالضمانات الائتمانية المقدمة من قبل الجهات التالية:
- ا. الدول والمؤسسات السيادية ومؤسسات القطاع العام والبنوك ومؤسسات الأوراق المالية التي تمتلك نسبة متطلبات رأس مال أقل من الطرف المقابل.
  - ب. الجهات الأخرى المصنفة من قبل وكالات التصنيف الائتماني بإستثناء الحالات التي تكون فيها الحماية الائتمانية لتغطية انكشاف توريق.
  - ج. عندما يغطي الضمان الائتماني انكشاف توريق وتكون الجهات الأخرى المقيمة حالياً BBB- أو أفضل والتي كانت مصنفة من قبل وقت تقديم الضمان A- أو أفضل.
- عدم تطابق تواريخ الاستحقاق: أوضحت التعليمات كيفية معالجة حالة عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق عندما تكون مدة الاستحقاق المتبقية للتحوط أقل من مدة استحقاق الانكشاف، على النحو التالي:
- يجب أن يتم تحديد تاريخ استحقاق الانكشاف وتاريخ استحقاق التحوط بشكل متحفظ، بحيث يكون تاريخ الاستحقاق الفعلي للانكشاف عبارة عن أطول مدة زمنية متبقية قبل أن يقوم العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً للجدول الزمني المحدد.
  - تعتمد جميع مخفضات مخاطر الائتمان لأغراض متطلبات رأس المال عندما تكون فترة استحقاق التحوط الأصلية أطول من أو تساوي سنة.



- في الحالات التي يوجد فيها عدم تطابق في تواريخ الاستحقاق، فإن قيمة الضمان الذي توفره مخففات مخاطر الائتمان يجب أن يتم تعديلها وفقاً لمعادلة محددة تضمنتها تعليمات الهيئة.

### سادساً - المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

- نطاق التطبيق: تطبق هذه الطريقة لاحتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل للمشتقات خارج نطاق السوق الرسمي، والصفقات التي يتم تسويتها على المدى الطويل لمعالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.
- طريقة احتساب الانكشاف للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل: يجب على المؤسسة الخاضعة للرقابة أن تحتسب القيمة الحالية لانكشافات العقود (تكلفة الاستبدال) وفقاً لأسعارها السوقية وذلك دون الحاجة لأي عمليات تقدير. ويضاف إلى ذلك معامل إضافي (on Factor-Add) لتعكس قيمة الانكشافات المستقبلية المحتملة للفترة المتبقية من عمر العقد (Potential Future Exposure).
- اتفاقيات التقاص الثنائية: يمكن أن تخضع الانكشافات لنفس الطرف المقابل، والتي تنتج عن العقود الآجلة أو عقود المبادلة أو عقود الخيار أو أية عقود مشتقات أخرى مشابهة، إلى معالجة التقاص الثنائية وذلك وفقاً للمتطلبات التي أوردتها التعليمات.
- القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر: يتعين على الشخص المرخص له إضافة رأس مال لتغطية مخاطر انخفاض القيمة السوقية لعقود المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي.
- الانكشافات للأطراف المقابلة المركزية: يتعين على المؤسسة الخاضعة للرقابة الاحتفاظ برأس مال كافٍ لانكشافاتها للأطراف المقابلة المركزية.

### سابعاً - مخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية

- اتفاقيات إعادة الشراء: تعتمد معالجة متطلبات رأس المال لاتفاقيات إعادة الشراء (إعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة) بشكل أساسي على تحديد ما إذا انتقلت المخاطر والعوائد المتعلقة بملكية الأوراق المالية بشكل جوهري إلى الطرف المقابل.
- اقتراض وإقراض الأوراق المالية: تعتمد المعالجة الرأسمالية لاقتراض الأوراق المالية على ما إذا كان الضمان نقدياً أو على شكل أوراق مالية أخرى:

أ. إذا كان الضمان نقدياً يُعامل الانكشاف على أنه قرض مضمون للطرف المقابل؛  
ب. يُعامل الانكشاف، إذا كان الضمان أوراق مالية كأصول مع الالتزام بمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان مقابل الجهة المصدرة للأوراق المالية.

● **إقراض الهامش:** إقراض الهامش (Margin Limit) الذي يمكن استغلاله من قبل العميل كالتزامات خارج الميزانية، يعتبر مبلغه المستغل كالتزام داخل الميزانية ويخضع لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان.

● **معالجة اتفاقيات التقاص:** يُعترف بأثر اتفاقيات التقاص الشائبة التي تغطي اتفاقيات إعادة الشراء، بناءً على الطرف المقابل وذلك إذا كانت هذه الاتفاقيات قابلة للتنفيذ القانوني عند حدوث التعثر في مناطق الاختصاص القضائي المعنية، وبغض النظر عما إذا كان الطرف المقابل مفلساً أو معسراً.

### ثامناً - مخاطر الاكتتاب في الأوراق المالية:

● تُعرف مساعدة الشركات والحكومات على إصدار رأس مال عن طريق صنع سوق لأوراقهم المالية، باكتتاب الأوراق المالية. وتكفل الشركات الاستثمارية التي تقوم باكتتاب الأوراق المالية، بيع جميع الأوراق المالية في الإصدار في السوق المالي الأولي، وذلك من خلال تقديم تعهد بشراء الجزء المتبقي من الإصدار الذي لم يتم بيعه في السوق المالي اعتماداً على سعر العرض Offer Price.

● **معالجة مخاطر الاكتتاب في الأوراق المالية:** من الممكن أن تتغير الظروف في السوق المالي بين تاريخ تأكيد سعر العرض وتاريخ العرض الفعلي (طرح الأوراق المالية) للأوراق المالية في السوق المالي. كما من الممكن أن يكون هناك مبالغة في أسعار الأوراق المالية، بحيث يكون الطلب الفعلي على الأوراق المالية من قبل المستثمرين أقل من المتوقع.

● وقد غطت التعليمات الجوانب المتعلقة بمتطلبات رأس المال لمخاطر المحددة باكتتاب الأسهم و/أو أدوات الدين؛ إذا كان بالإمكان فسخ اتفاقية الاكتتاب مع وجود انكشاف على المصدر.

### تاسعاً - متطلبات رأس المال للأصول المدارة:

● في الحالات التي تقوم فيها المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة بالاحتفاظ، أو بإدارة، أو الإشراف على أصول العميل، يتعين احتساب متطلبات رأس مال.



- يتعين احتساب الأصول المدارة من خلال الوسط الحسابي المتحرك Rolling Average للقيمة الشهرية للأصول المدارة، والتي يجب تحديدها في آخر يوم عمل لآخر 12 شهراً.
- إذا قامت المؤسسة الخاضعة لرقابة الهيئة بإدارة، أو حماية، أو الإشراف على الأصول لفترة تقل عن 12 شهراً، يمكن استخدام التوقعات المتعلقة بالأصول المدارة، بشرط استخدام البيانات التاريخية فور توفرها.
- تحدد متطلبات رأس المال للأصول المدارة بضرب الوسط الحسابي المتحرك لحجم الأصول المدارة لفترة 12 شهراً المشار إليها أعلاه بنسبة 0.2%.

### عاشراً - الإنكشافات الأخرى

تشمل الإنكشافات الأخرى جميع الإنكشافات غير المحددة في أي من البنود أعلاه، مثل الأصول الثابتة، والمباني، والمعدات والآلات. وتخضع هذه الإنكشافات لمتطلبات رأس مال بنسبة 15%، أو بنسبة أعلى وفقاً لما تقرره الهيئة.

### البنية الأساسية للسوق المالي

- يتعين على مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالي الاحتفاظ برأس مال إضافي يتجاوز متطلبات رأس المال بناء على المخاطر الناتجة عن أنشطتها وذلك لتغطية تكاليف التوقف الطوعي عن الأعمال أو إعادة الهيكلة أو التعافي من الأزمات.
- يتعين على مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالي إعداد خطة توضح كيفية إيقاف أو إعادة تشغيل العمليات المهمة للسوق المالي بطريقة منظمة.
- يتعين أن يكفي رأس المال الإضافي المطلوب من قبل مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالي لتطبيق خطة التعافي، كما يجب أن يكون كافياً لتغطية النفقات التشغيلية لسته أشهر.
- في حالة أن تكون المؤسسة الخاضعة للرقابة تمارس نشاطها لمدة تقل عن 6 أشهر، يمكن استخدام التوقعات المتعلقة بالنفقات التشغيلية، بشرط استخدام البيانات التاريخية فور توفرها.
- يجب استخدام رأس المال الإضافي لتمويل أصول يمكن تسيلها في حال تفعيل خطة التعافي لتغطي النفقات التشغيلية لفترة 6 أشهر على الأقل، ويجب أن تتمتع هذه الأصول بسيولة عالية يمكن من خلالها تسيلها دون تحمل خسائر كبيرة.

## المراجع

Basel III Monitoring Report. *Basel Committee on Banking Supervision*. (2018).

Basel III: Finalizing Post-Crisis Reforms. *Basel Committee on Banking Supervision* (2017).

Basel IV- :Finalizing Post Crisis Reform, *Ernst& Young* Dec. 2017

Basel III: the Net Stable Funding Ratio. *Basel Committee on Banking Supervision* (2014).

Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools. *Basel Committee on Banking Supervision* (2013).

Basel II: The Revised Framework of June 2004. *The United Nations Conference on Trade and Development. Discussion Papers*. No 178. April 2006.

Cooke P. (1990) International Convergence of Capital Adequacy Measurement and Standards. In: Gardener E.P.M. (eds) *The Future of Financial Systems and Services*. Palgrave Macmillan, London.

Chavez. M. (2007). BASEL II – PILLAR II Main Guidelines and Practicalities of its Implementation. *Free University of Amsterdam. Faculty of Sciences*.

Deutsche Bank. (2018). What is Basel IV? Retrieved from: [https://www.db.com/newsroom\\_news/2018/what-is-basel-iv-en-11456.htm](https://www.db.com/newsroom_news/2018/what-is-basel-iv-en-11456.htm)

El Banna, M.A. (2017) The Financial Crisis, Basel Accords, and Bank Regulations: An Overview. *Faculty of Management Technology, German University in Cairo. International Journal of Accounting and Financial Reporting*. Vol. 7. No 2.

Explanatory note on the Revised Minimum Capital Requirements for Market Risk. *Basel Committee on Banking Supervision* (2016).



Enhancements to the Basel II Framework. *Basel Committee on Banking Supervision* (2009).

High-level Summary of Basel III Reforms. *Basel Committee on Banking Supervision* (2017).

Implementation of Basel Standards. A report to G20 Leaders on Implementation of the Basel III Regulatory Reforms. *Basel Committee on Banking Supervision* (2018).

Implementation of Net Stable Funding Ratio and Treatment of Derivative Liabilities. *Basel Committee on Banking Supervision* (2017).

International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards *Basel Committee on Banking Supervision* (2006).

International convergence of capital measurement and capital standards. *Basel Committee on Banking Supervision* (1988).

Minimum Capital Requirements for Market Risk. *Basel Committee on Banking Supervision* (2019).

PwC – Global. (2017). Basel IV - The next generation of RWA. Retrieved from: <https://www.pwc.com/gx/en/services/advisory/basel-iv.html>.

Pillar 3 Disclosure Requirements - Updated Framework. *Basel Committee on Banking Supervision* (2018).

Revisions to Leverage Ratio Disclosure Requirements. Consultative Document. *Basel Committee on Banking Supervision* (2018).

Range of Practices in Implementing the Countercyclical Capital Buffer Policy. *Basel Committee on Banking Supervision* (2017).

Review of the Credit Valuation Adjustment Risk Framework. Consultative Document. *Basel Committee on Banking Supervision* (2015).

Rafi, U. (2005). Basel II Capital Accord: A Comprehensive Solution. *International Conference on e-Governance. Lahore University of Management Sciences (LUM)*. Dec. 2005

Shakdwipee, P. and Mehta, M. (2017), From Basel I to Basel II to Basel III *International Journal of New Technology and Research (IJNTR)*.Volume-3, Issue-1.

Standardised Measurement Approach for operational risk. Consultative Document. *Basel Committee on Banking Supervision* ( 2016).

Towards a Sectoral Application of the Countercyclical Capital Buffer: A literature review. *Basel Committee on Banking Supervision* (2018).

The Regulatory Treatment of Sovereign Exposures - Discussion Paper. *Basel Committee on Banking Supervision* (2017).

The New Basel Capital Accord. Consultative Document. *Basel Committee on Banking Supervision* (2001).

The New Basel Capital Accord: An Explanatory Note. *Secretariat of the Basel Committee on Banking Supervision* (2001).

تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم ن هيئة أسواق المال، دولة الكويت، فبراير 2019.



المؤلف

**Dr. Farid Lian**

د. فرید لیان

PhD, AMC<sup>®</sup>, CWM<sup>®</sup> MFP<sup>®</sup>, CRA<sup>®</sup>, AFA<sup>®</sup>, ChE<sup>®</sup>, CVA

Accredited Management Consultant<sup>®</sup>

Chartered Risk Analyst<sup>®</sup>

Chartered Wealth Manager<sup>®</sup>

Chartered Economist<sup>®</sup>

Accredited Master Financial Planner<sup>®</sup>

Accredited Financial Analyst<sup>®</sup>

Certified Valuation Analyst (IACVA)

Certified KPI Professional

Certified KPI Practitioner

<https://www.linkedin.com/in/dr-farid-lian/>

## إصدارات اتحاد شركات الاستثمار

تاريخ النشر	إعداد	عنوان الإصدار	م
مايو 2006	أ.د. رمضان الشراح	بوابة الاستثمار والخدمات المالية (دولة الكويت)	1
يناير 2007	أ.د. رمضان الشراح	طريقك إلى عالم البورصة	2
يوليو 2008	أ.د. رمضان الشراح	صناديق الاستثمار	3
نوفمبر 2008	أ.د. رمضان الشراح	أهم البورصات في العالم	4
مايو 2009	أ.د. رمضان الشراح	الأزمات المالية العالمية	5
مايو 2011	د. محمد باطويح د. فهد بن عيد	إدارة المخاطر	6
سبتمبر 2011	د. أمانى بورسلى د. تركى الشمري مركز عمان لحوكمة الشركات د. محمد باطويح	حوكمة الشركات	7
مايو 2013	د. هشام إبراهيم المجدد	التحليل الفني في سوق الكويت للأوراق المالية	8
أغسطس 2014	د. محمد جميل الشبشيرى	دور القيم وأخلاقيات الأعمال في التجارب العالمية في ظل مفاهيم الإدارة الرشيدة (الحوكمة) (نماذج وتطبيقات)	9
أغسطس 2015	أ.د. محمد عمر باطويح	توافق استراتيجيات الشركات مع منظومة الاقتصاد المعرفي أساس الريادة والتنافسية	10
سبتمبر 2018	د. حسن الحاج	التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد	11
يونيو 2019	د. فريد حبيب ليان	مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور	12



اتحاد شركات الاستثمار  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait

2nd Fl., Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building, Kuwait City

Tel.: +965 2228 0370 Fax : +965 2249 0091/2

E-mail: uic@unioninvest.org